الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكر ة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER –Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des séances économique

الموضـــــــــــــــــوع

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الدولة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة خلال الفترة 2010-2018

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالب(ة):
- شنوفي صبرينة

الأستاذ المشرف:
- غقال الياس

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/نورالدين دلال	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/غقال الياس	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	أ/ عقون فتيحة	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكر ة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER –Biskra
Faculté des Sciences Economique
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des séances économique

الموضـــــــــــــــــوع

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الدولة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة خلال الفترة 2010-2018

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالب(ة):
- شنوفي صبرينة

الأستاذ المشرف:
- غقال الياس

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/نورالدين دلال	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/غقال الياس	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	أ/ عقون فتيحة	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

شكر وعرفان

الشكر أولا لله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، كما لا أنسى أن أوجه شكري للأستاذ غقال الياس لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى مساعدته وتوجيهاته القيمة التي كانت عونا لي لإتمام هذا العمل.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة، لهم جميعا فائق التقدير والاحترام.

الملخص

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، حيت تقلص من مشكل البطالة وتوفر مناصب شغل وتساهم في زيادة الناتج المحلي الخام، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور البنك الوطني الجزائري في تمويل هذا النوع من المؤسسات بداية من سنة 2010 نظرا لزيادة إقبال الشباب على إنشائها مع مطلع تلك السنة ولكون اكبر مشكل يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل، ومن أجل تحديد هذا الدور حاولنا الإلمام بمختلف المعطيات المتوفرة لدينا معتمدين بذلك على المنهج الوصفي لمعالجة المعطيات.

وقد أعطت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية كبرى لهذا القطاع خاصة في السنوات الأخيرة، من خلال تقديم الدعم اللازم له من اجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام وذلك بإنشاء هيئات دعم تكمل نشاط البنوك التجارية في عملية التمويل والنهوض بهذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أمثلة هذه الهيئات:CNAC ، FCMG، ANGEM،ANSEJ

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع إلا انه مازال يعاني العديد من النقائص على غرار صعوبة الحصول على التمويل ومشكلة البيروقراطية في الإدارات، وفي هذه الدراسة ارتأينا معالجة دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الدولة في الجزائر، حيت ستقتصر دراستنا التطبيقية على تمويل ملف لدى البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة–لمؤسسة صغيرة ناشئة في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، هيئات الدعم، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

Summary:

SMEs play an important role in the national economy as the main driver of the economic development wheel, where the problem of unemployment is reduced and the availability of jobs and contributes to the increase of gdp, and this study aims to clarify the role of the National Bank of Algeria in financing this type of institution starting in 2010 due to the increased youth turnout at the beginning of that year and because the biggest problem facing the sector of small and medium enterprises is the problem of financing, and in order to determine this role We have tried to understand the various data available to us, relying on the descriptive method of data processing.

Algeria like the rest of the world, has given great importance to this sector, especially in recent years, by providing the necessary support for it to advance development by establishing support bodies that complement the activity of commercial banks in the financing process and promote this type of small and medium-sized enterprises, such as CNAC,ANSEJ, ANGEM,FCMG.

Despite all the efforts made by the Algerian state to promote this sector, it still suffers from many shortcomings, such as the difficulty of obtaining funding and the problem of bureaucracy in the administrations.

In this study, we decided to address the role of banks in financing state-subsidized SMEs in Algeria, where our applied study will be limited to the financing of a file with the National Bank of Algeria - Biskra Agency - for a small start-up institution under the National Fund for Unemployment Insurance (CNAC).

Keywords:

Small and medium-sized enterprises, financing, support bodies, National Unemployment Insurance Fund

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير	3
ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوربي والجزائر	4
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سماتها	7
ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإيجابيات والسلبيات	8
ثالثا: الخصائص من حيث العملاء والإدارة والحجم	10
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص عمل	13

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج السلع والخدمات	13
ثالثا: يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم القطاعات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	13
المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والتحديات التي تواجهها	14
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الشكل القانوني)	14
أولا: مؤسسات الأفراد	14
ثانيا: مؤسسات الشركات	14
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
أولا: صعوبة الحصول على تمويل	16
ثانيا: مشكلات اقتصادية داخلية	17
ثالثا: مشاكل التشريعات المنظمة لسوق العمل	17
رابعا: المنافسة الشديدة والتسويق	18
خامسا: كلفة رأس المال	18
سادسا: المشاكل المرتبطة بالعقار	18
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
أولا: ثورة المعلومات	19
ثانيا: تحديات إدارية وتسويقية	19
ثالثا: تحديات تمويلية	19
رابعا: تحديات زيادة التكتلات الاقتصادية العالمية	20
خامسا: المنظومة التجارية العالمية الجديدة	20
سادسا: تحديات خاصة بالمواد الأولية	20
سابعا: صعوبة شراء التوكيلات التجارية الدولية	20

خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعينة من هيئات دعمها	22
تمهيد	23
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	24
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	24
أولا: التطور الكمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط سنة 2018	25
ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص المعنوي حسب التوزيع الجغرافي سنة2018	27
رابعا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الوظائف	28
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	29
أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	30
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	30
ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	31
رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية	32
المبحث الثاني: عينة من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	34
المطلب الأول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ	34
أولا: تعريف الوكالة وظروف نشأتها	34
ثانيا: مهام الوكالة	34
ثالثا: صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة	35
رابعا: شروط الاستفادة من دعم الوكالة	37
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	38
أولا: تعريف الصندوق وظروف نشأته	38

ثانيا: شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	38
ثالثا: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	39
رابعا: أشكال الدعم المالي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	39
خامسا: الامتيازات الممنوحة من الصندوق لحاملي المشاريع	41
خلاصة الفصل الثاني	42
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة لتمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	43
تمهيد	44
المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري ولاية بسكرة	45
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة وهيكله التنظيمي	45
أولا: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة	45
ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة	45
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة	49
أولا: وظائف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة	49
ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة	49
المبحث الثاني: تمويل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	51
المطلب الأول: إجراءات منح قرض لمؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار التمويل الثلاثي (صاحب المشروع–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –البنك الوطني الجزائري)	51
أولا: شروط الاستفادة من التمويل الثلاثي	51
ثانيا: مراحل منح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة بالتعاون مع الصندوق الوطني للتامين عن البطالة والبنك الوطني الجزائري	52
المطلب الثاني:تقييم نشاط البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	59

أولا: عدد الملفات الممولة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة(2010-2018)	59
ثانيا: دور البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	61
خلاصة الفصل	62
خاتمة	63
قائمة المراجع	67
قائمة الملاحق	77

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم:(01)	معايير تعريف وتصنيف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
الجدول رقم:(02)	معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون01-18	06
الجدول رقم:(03)	معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02	06
الجدول رقم:(04)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2010-2018)	24
الجدول رقم:(05)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع الأشخاص المعنوية سنة 2018	25
الجدول رقم:(06)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2018	27
الجدول رقم:(07)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الوظائف	29
الجدول رقم:(08)	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني(2010-2018)	30
الجدول رقم:(09)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة(2010-2018)	31
الجدول رقم:(10)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة(2010-2017)	32
الجدول رقم:(11)	حصيلة التجارة الخارجية من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة(2010-2017)	33
الجدول رقم:(12)	مستوى تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في صيغة التمويل الثلاثي	36
الجدول رقم:(13)	هيكل التمويل الثلاثي نسبة للاستثمار الإجمالي	37
الجدول رقم:(14)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعمCNAC	40

الجدول رقم:(15)	تطور عدد الملفات الممولة من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار CNAC	60

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم: (01)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2010-2018)	25
الشكل رقم: (02)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بالنسبة للأشخاص سنة2018	26
الشكل رقم: (03)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018	28
الشكل رقم: (04)	تطور عدد الملفات الممولة من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار CNAC	60

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	شهادة القابلية والتمويل	78
02	الدراسة التقنية الاقتصادية	79
03	نسخة من الاعتماد	80
04	نسخة من الموافقة البنكية	81
05	نسخة من الفاتورة الشكلية للمعدات والأدوات	82
06	نسخة من الفاتورة الشكلية للمعدات والأدوات(02)	83
07	نسخة من الفاتورة الشكلية للمعدات والأدوات(03)	84
08	نسخة من الفاتورة الشكلية للمركبة	85
09	وصل المساهمة الشخصية	86
10	نسخة من محضر معاينة المحل	87
11	الإذن بسحب صك مصرف بقيمة 10%	88
12	نسخة من عقد الانخراط في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض	89
13	الإذن بسحب صك مصرف يبقيمة90%	90
14	فاتورة الموثق الخاصة بمصاريف إعداد الرهن الحيازي	91
15	نسخة من السند لأمر البنك الوطني الجزائري	92
16	نسخة من تفويض التأمين لصالح البنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	93

مقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية للاقتصاد لما لها من دور في زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، كما تعتبر دعامة لتطوير القطاعات الأخرى، حيت أدركت العديد من الدول أهميتها ودورها الفعال لذلك أولت لها أهمية كبيرة من خلال التسهيلات التي منحت لها، وتقديم الدعم للنهوض بها.

وقد جاءت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة تستعملها السلطات العمومية في سبيل خلق مناصب شغل والحد من البطالة التي شهدت ارتفاعا كبيرا، وخلق روح التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وبالرغم من كل هذا إلا أن إشكالية التمويل تبقى إحدى العقبات التي تواجهها هذه المؤسسات، حيث يواجه أصحاب هذه المؤسسات نقصا في هذا الجانب لا نشاءها واستمرارها أو توسعة نشاطها، ويعد القطاع المالي والمصرفي من القطاعات الهامة التي يمكنها توفير الموارد المالية والتمويلية لها.

إشكالية الدراسة

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الدعائم الخالقة للثروة خاصة وطنيا ونظرا لكون البنوك أهم السبل لتمويلها بالتوازي مع هيئات الدعم التي وضعتها الدولة يمكن معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

- ✓ **كيف تساهم البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدعمة من قبل الدولة في إطار CNAC؟**

التساؤلات الفرعية

ولإثراء الموضوع أكثر وإبراز أهميته سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي أهم خصائصها؟
- ✓ فيما تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ كيف تساهم هيئات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ كيف يساهم البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الدولة؟

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت لموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوجز أهمها باختصار:

الدراسة الأولى:

وهي دراسة للباحثة حنيفي أمينة المعنونة بإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة مقدمة بجامعة مستغانم سنة2018 حيت هدفت الدراسة إلى تحديد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وقد ركزت بشكل خاص على المؤسسات الجزائرية، معتمدة بذلك على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، وأهم ما تم استنتاجه في هذه الدراسة أن هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي وضعتها الدولة للنهوض بهذا القطاع تعتبر إستراتيجية فعالة في مرحلة الإنشاء فقط لتواجه الصعوبات المالية فيما بعد .

الدراسة الثانية:

للباحثة هالم سليمة من خلال أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان هيئات الدعم و التمويل و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييميه للفترة 2004-2014، قسم العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة سنة 2017 ،هدفت من خلالها الباحثة إلى تقييم مدى نجاح السياسة الحكومية في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مركزة بذلك على ولاية المسيلة ومعتمدة على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج نذكر منها على سبيل المثال أن الحكومة تهدف من خلال إنشاء مجموعة من هيئات الدعم و التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ترقيتها و تطويرها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية.

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة السابقة وضعنا بعض الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على التساؤلات

-تلعب البنوك الجزائرية دورا كبيرا في تمويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تعتبر البنوك مكملة لنشاط الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

التموضع الابستمولوجي:

من أجل الإجابة على العديد من التساؤلات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع المؤسسات الصغيرة المتوسطة وطرق تمويلها ومدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

لربط الجانب النظري بالواقع تم الاستعانة بجانب تطبيقي يتمثل في دراسة حالة تمويل البنك الوطني الجزائري للمشاريع المدعمة من قبل الدولة حيت شهدت دراستنا هذه تمويل ملف قرض ثلاثي مشترك بين الشاب طالب التمويل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والبنك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

-الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في الإشكالية.

-توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

-إبراز دور هيئات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إبراز دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خطة الدراسة

بغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بشكل مختصر، واختبار صحة أو خطأ الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى 3 فصول مقسمة كمايلي:

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيت نعرض فيه أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في تعريفها، خصائصها، أهميتها، أشكالها، المشاكل والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني: جاء بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعينة عن أهم هيئات دعمها.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة لتمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الفصل الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

شهد الاقتصاد في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستند على دورها الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، حيث يعد نشاطها مكملا ومساندا لنشاط المؤسسات الكبرى.

وقد تعددت أشكال هذه المؤسسات ونشاطاتها، إلا أن دورها يبقى رياديا كونها تقدم خدمة للفرد والمجتمع والاقتصاد لما لها من قدرة على خلق مناصب شغل وضمان إشباع حاجات الناس وتغطيتها لعدد كبير من احتياجات السوق المحلي، هذا الدور الذي لعبته هذه المؤسسات جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة، إلا أن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم جامع لمثل هذا النوع من المؤسسات، فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف موحد لها حسب المعايير والمحددات التي يرونها مناسبة وكذلك اختلفوا في تحديد هذا المفهوم من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية

وقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز أشكالها وأهم المشاكل والتحديات التي يمكن أن تتعرض لها من خلال التطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والتحديات التي تواجهها

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وللتعرف على هذا الدور يجب أولا تحديد تعريف شامل وواضح لهذه المؤسسات من أجل حصر مجال الدراسة بدقة نظرا لتعدد المفاهيم وعدم إيجاد تعريف موحد لها ومناسب في تحديد معالمها وأشكالها، وهذا ما ترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع، وفيما يلي سوف نتطرق لبعض التعاريف التي تم طرحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قد يبدو من النظرة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن الواقع غير ذلك نظرا لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، فالمؤسسة الصغيرة في دولة معينة قد تعد متوسطة في دولة أخرى ويرجع هذا لاختلاف وجهات النظر في وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعددها، وقد ارتأينا أن تقتصر دراستنا على تعريفها أولا حسب المعايير المستخدمة، لنتطرق بعد ذلك لتعريفها حسب الاتحاد الأوربي والجزائر.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير

إن محاولة تحديد تعريف جامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستوجب تحديد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف، والتي يمكن حصرها في المعايير الكمية والمعايير النوعية:

أ-التعريف الكمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تندرج المؤسسة تحت مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا لم يتعدى حجمها حدا معينا من حيث تعاملها التجاري في السوق وعدد العاملين فيها، حيث يعتبر معهد بون لأبحاث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن المؤسسة تندرج ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا كان عدد العاملين فيها أقل من 500 عامل، أو إذا قل معدل دوران مبيعاتها عن 50 مليون اورو **(مالكوم شارلوت، 2009، صفحة 12)**.

حيث تعتبر المعايير الكمية أكثر المعايير استعمالا في التفرقة بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعاب على المعايير الكمية أنها لا تعد سليمة وكافية للتفرقة بين مختلف المنشآت رغم انتشار استعمالها كما أنها صعبة التطبيق لاختلاف النشاط**(بونوة شعيب وسحنون سمير، 2006، صفحة 423)**.

ب-التعريف النوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير التالية:

1-طبيعة الملكية :

تنقسم مؤسسات الأعمال الصغيرة وفقا لطبيعة الملكية لعدة أقسام، فمنها شركات القطاع العام أو المساهمة العامة، ومنها المشاريع المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومنها المشاريع ذات الملكية الخاصة واسهم هذه الشركات لا تتداول بين عامة الجمهور وإنما إلى أفراد محددين، عائلة محددة، حيث يلعب المالك دورا كبيرا في إدارتها(**نظير هنادي، 2017، صفحة 19**).

2-المسؤولية :

تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك وصاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف آن واحد كالتسيير، التسويق، التمويل عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.

3-الحصة من السوق :

إن الحصة السوقية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:

-صغر حجم المؤسسة؛

-صغر حجم الإنتاج (**بن عمر آسي ومنصور أحلام ، 2017، صفحة 03**).

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوربي والجزائر

بالرغم من تعدد وجهات نظر الدول حول استخدام معيار موحد لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما ذكرنا سابقا، إلاأن هناك اجتهادات في هذا الاتجاه، وفي دراستنا هذه ستقتصر على تعريف الاتحاد الأوربي وتعريف الجزائر نظرا لاعتماد المشرع الجزائري في بيانه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة 1996

أ-تعريف الاتحاد الأوربي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتعرف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي تضم أقل من 50 عاملا وتبلغ إيراداتها أقل من 7 ملايين اورو، أو إجمالي الأصول أقل من 5 ملايين اورو، أما التي تضم أقل من 10 عمال فيطلق عليها المؤسسات المتناهية الصغر(**خليل محمد ومحمد محمود، 2018، صفحة 21**)، حيث يعتمد هذا التعريف على معيار كمي يتمثل في العدد والمبلغ.

وفي عام 1996 قام الاتحاد الأوربي بإصدار تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بتاريخ 03 افريل 1996، الذي يستند إلى 3 معايير رئيسية في تحديد حجم المؤسسة وهي:

- ✓ معيار عدد العمال.
- ✓ معيار رقم الأعمال.
- ✓ معيار الميزانية السنوية.

وفي 06 ماي 2003 تم تعديل هذا التعريف من قبل المفوضية الأوربية، وأهم ما جاء في هذا التعديل هو وضع حدود لرقم الأعمال والميزانية السنوية للمؤسسات المصغرة التي كان يعتمد الاتحاد الأوربي في تعريفها على معيار عدد العمال فقط سنة 1996 **(غقال الياس، 2016-2017، الصفحات 60-61)**.

ويمكن تصنيف تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): معايير تعريف وتصنيف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	**أقل من 10**	/	/
مؤسسة صغيرة	**أقل من 50**	**7 مليون اورو**	**5 مليون اورو**
مؤسسة متوسطة	**أقل من 250**	**لا تتجاوز 40 مليون اورو**	**لا تتعدى 27 مليون اورو**

المصدر:(بربيش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، 2006، صفحة 322)

ب-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كان هناك شبه إهمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من كل النواحي التنظيمية والقانونية والمالية وكانت أولى محاولات إبراز دور هذا القطاع والتعريف به قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي عرفها على أنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دج، واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دج.

ثاني محاولة لتعريف هذه المؤسسات جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد عرفتها على أنها كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج**(حساني رقية وخوني رابح، 2008، الصفحات 33-34)**.

كما عرفها القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير التالية:

- ✓ رأس المال: من 10 إلى 500 مليون دج؛
- ✓ عدد العاملين: من 1 إلى 250 عام؛
- ✓ رقم الأعمال: أقل من 2 مليار دج **(بوسنة كريمة، 2016، صفحة 209)**.
- ✓ إيراداتها السنوية أقل من 500مليون د؛
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية**(شاهين محمد، 2017، صفحة 190)**.

ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر حسب القانون رقم 01-18 في الجدول التالي:

جدول رقم (2): معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرحسب القانون رقم 01-18

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	**1-9**	**أصغر من 20 مليون دج**	**أصغر من 10 مليون دج**
مؤسسة صغيرة	**10-49**	**لأصغر من 200 مليون دج**	**أصغر من 100 مليون دج**
مؤسسة متوسطة	**50-250**	**من 200 مليون إلى 2 مليار دج**	**100-500 مليون دج**

المصدر: (بريبش السعيد، 2007، صفحة 190)

وبمقتضى القانون رقم 17-02 والذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، يعرف هذه الأخيرة بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية:

- ✓ تشغل من 01 إلى 250 شخص؛
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 1 مليار دج؛
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية.

ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر حسب القانون رقم 17-02 في الجدول التالي:

جدول رقم(3): معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرحسب القانون رقم 17-02

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	**1-9**	**أصغر من 40 مليون دج**	**لا يتجاوز20 مليون دج**
مؤسسة صغيرة	**10-49**	**لا يتجاوز400 مليون دج**	**لا يتجاوز200 مليون دج**
مؤسسة متوسطة	**50-250**	**من 400 مليون إلى4 مليار دج**	**200 مليون -1 مليار دج**

المصدر:(الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017، صفحة 06).

بالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 18/01 يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذلك بالزيادة عما كان سابقا وهذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى **(براجي صباح وعمران الزين، 2018، الصفحات 75-76)** وهذا ما تم ملاحظته من الجدول رقم(2) والجدول رقم (3).

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر المشروع الصغير خلية صغيرة في النسيج الاقتصادي للبلد، إلا أن هذه الخلية فعالة ومنتجة للنسيج الاقتصادي في المجتمع، وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه ثمة اتفاق على الخصائص التي تتميز بها نذكر منها:

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سماتها

يمكن تقسيم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث سماتها إلى عدة خصائص كما يلي: **(علي السيد اسماعيل، 2020، صفحة 37)**

أ-من حيث الإدارة والتنظيم

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ مالك المشروع هو المدير مع وضوح الهيكل التنظيمي؛
- ✓ ضعف الخبرة الإدارية والتسويقية لمعظم المؤسسات الصغيرة؛
- ✓ لا تملك هذه المؤسسات في الغالب بيانات مالية أو سجلات محاسبية؛
- ✓ سهولة إنشاء مثل هذه المؤسسات وإعداد الدراسات اللازمة لمشروعاتها؛
- ✓ سرعة البدء في التشغيل، وبساطة الإجراءات القانونية؛
- ✓ اعتماد نجاحها في الغالب على كفاءة أصحاب المشروع أو مهارتهم الشخصية والتنظيمية؛
- ✓ هدف الإدارة يقتصر على تلبية الاحتياجات المادية الضرورية للملاك.

ب-من حيث طبيعة النشاط:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث طبيعة النشاط بالخصائص التالية:

- ✓ متنوعة جدا، وأحيانا تكون مشاريع مبتكرة؛
- ✓ ديناميكية وذات فعالية وكفاءة؛
- ✓ لديها القدرة مع التكيف مع المتغيرات البيئية بشكل أفضل من المنشآت الكبيرة؛
- ✓ تشجع على الابتكار والتطوير من خلال تنمية القدرات الفردية.

ج-من حيث السوق والمنافسة:

وتتميز من حيث هذا التصنيف بالخصائص التالية:

- ✓ تخدم في الغالب السوق المحلية؛
- ✓ اعتمادها على الخامات المحلية بشكل أساسي؛

- ✓ تنتشر في الغالب في المدن والتجمعات السكانية عكس المؤسسات الكبيرة؛
- ✓ لا تشكل اهتمام للمنشآت الكبيرة، ولا تعد منافسا لها؛
- ✓ ضعف الجودة وبالتالي صعوبة الدخول بمنتجاتها للأسواق العالمية؛
- ✓ ضعف المعلومات التسويقية.

د-من حيث رأس المال وكلفة الاستثمار:

ويمكن حصرها في الخصائص التالية:

- ✓ رأس المال فيها أصغر من رأس المال في المؤسسات الكبيرة؛
- ✓ سرعة دوران رأس المال فيها؛
- ✓ صغر حجم متطلبات الاستثمار بسبب بساطة المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج.

هـ-من حيث مصادر التمويل والضمانات:

من أهم الخصائص حسب هذا المعيار:

- ✓ قلة البدائل المتاحة للتمويل؛
- ✓ الاعتماد على التمويل الذاتي أو العائلي بشكل كبير؛
- ✓ صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك ولاسيما في المراحل الأولى من عمر المشروع.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإيجابيات والسلبيات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها، البعض منها تعتبر خصائص إيجابية والأخرى سلبية

أ-**الخصائص الإيجابية:**

يمكن إبراز أهم الخصائص الإيجابية التي تفرضها طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط التالية: **(قشيدة صورية، 2011-2012، صفحة 27)**

1-منظمات تعتمد على التخصص الناجح: كما أنها تعتمد على التخصص في المستهلك حيث عادة ما يبحث لها عن سوق مستهدف، تستطيع أن تتميز من خدمته مثل المؤسسات التي تتخصص في إنتاج أدوات التجميل للسود في أمريكا.

2-منظمات تابعة: حيث انتشرت هذه الخاصية حديثا بين المؤسسات الصغيرة، خاصة بعد سيادة العولمة والمنظمات العابرة القارات، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساندتها للمؤسسات الكبيرة وبقدرتها على

التكيف مع الأوضاع، لذلك ارتبطت المؤسسات الصغيرة مع المؤسسات العالمية كوكلاء مبيعات في منطقتها مقابل عمولة.

3-أشكال الملكية:إن غالبية ملكية المؤسسات الصغيرة هي ملكية فردية والتي تتصف عالميا بضعف التمويل، حيث أن تمويل الأعمال يعتمد على شخص أو عدة أشخاص فسريان الملكية الفردية أو العائلية على المؤسسات الصغيرة يجعل بإمكان الشخص الواحد امتلاك مشروع صغير يتناسب وقدراته التنظيمية والإدارية.

4-سهولة وبساطة متطلبات التكوين:حيث يمكن لإنسان شبه أمي أو أمي وبرأسمال محدود أن يقيم عملا يدر عليه دخلا كافيا لإعانة أسرته، فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة، وبدون الحاجة إلى دراسات ووثائق، كما لا يحتاج إلى أنظمة معقدة لإدارة العمل حيث يمكنه ببساطة خدمة مؤسسة صغيرة.

5-المرونة العالية:حيث ينتج العمل الصغير مرونة عالية، والقدرة على التغيير، خلافا عن الأعمال الكبيرة، وذلك لأنها تمتلك جهاز إداريا وتنظيميا كبيرا يجعلها أقل قدرة على تحسس الأخطار والأخطاء ومعالجتها.

6-**الحرية للصاحب العمل:**حيث يعطي العمل صاحبه الحرية الكاملة بإرادته وكما يختار، حيث يكيف العمل بما يناسب حياته الخاصة، وبالتالي إقامة أعمال خاصة عوض العمل كموظف لدى الآخرين.

7-قوة العلاقات بالمجتمع: فمن أهم ما يميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، إذ يعتبر العملاء والمجتمع بصفة عامة خير عون لأصحاب هذه المؤسسات عند مواجهة المشكلات التي تعرقل العمل، وتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة وبالتالي فهو يشكل فريق الترويج لمنتجات هذه المؤسسات، بل في بعض الأحيان لقوة الترابط بين المجتمع.

إضافة إلى:

- ✓ صغر حجم المتطلبات الرأسمالية؛
- ✓ تخصص حجم ونوع الإنتاج غالبا؛
- ✓ انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة؛
- ✓ الحاجة إلى خدمات البنية الأساسية بشكل محدود؛
- ✓ سرعة مردود رأسمال المستثمر؛
- ✓ المهل القصيرة لإعداد دراسات الجدوى والتأسيس؛
- ✓ اعتمادها أكثر على العمالة بدال من حجم الاستثمارات**(كافي مصطفى، 2013، صفحة 198)**.
- ✓ لا يتطلب المشروع الصغير أداء إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على انخفاض التكلفة **(هيكل محمد، 2003، صفحة 21)**.

ب: الخصائص السلبية:

ثمة مجموعة من الخصائص السلبية التي تتصف بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن خصرها في النقاط التالية:

1-وجود الموارد المحدودة للمؤسسة: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تكون أمامها مشاكل تتعلق بالقدرة على توفير الموارد اللازمة وبصفة خاصة فإن قدرة هذه المؤسسات على الاقتراض تكون محدودة، لعدم وجود الضمان الكافي للقيام بعملية الاقتراض.

2-توجه المؤسسات الصغيرة بأفكار مالك المشروع: فالمؤسسات الصغيرة الحجم تدور دائما حول الأفكار الخاصة بالفرد المؤسس لها والذي عادة ما يتولى إدارتها، أما المؤسسات الكبيرة فهي قادرة على تعيين واستخدام بعض الإداريين الذين لا يحققون مستوى انجاز عالي بآخرين، ومثل هذا لا يتوفر في المشروعات الصغيرة الحجم فلا يعقل الاستغناء عن خدمات المؤسس الإداري إذا كانت قدرته الإدارية محدودة.

3-تأثير الفشل في فرع من فروع المشروع يكون كبيرا جدا: فمثالا إذا كان المشروع له فروع فإن فشل أحد هذه الفروع يؤثر على المشروع ككل ويكون بالغا، ولا يوجد مثل ذلك الأثر في حالة المؤسسات الكبيرة الحجم.

4-عادة ما تتخذ القرارات في المؤسسات الصغيرة الحجم دون تحليل ودراسة كافية: فالإطار التحليلي لعملية اتخاذ القرارات يكون أكثر وضوحا في المؤسسات كبيرة الحجم، وعادة ما يكون السبب في استخدام إطار تحليلي غير ناجح في المؤسسات الصغيرة الحجم هو عدم قدرة الإداري على تبرير التكلفة والمنفعة، من استخدام إطار تحليل أكثر نضجا في عملية اتخاذ القرارات(**يزغش كميليا، 2008-2009، الصفحات 8-9**).

5-نشاط المشروع ونطاقه الجغرافي محدود نسبيا.

6-صغر حجم المشروع مقارنة مع المشروع الكبير.

7-قلة عدد العاملين(خياري زهية وزغيش محمد، 2019، صفحة 27).

ثالثا: الخصائص من حيث العملاء والإدارة والحجم

حسب هذا المعيار قسم الباحثون خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث مجموعات وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية:

أ-خصائص **تتعلق بطبيعة العالقة بين العملاء والمستخدمين:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تتعلق بطبيعة العلاقة التي تربطها بعملائها من بينها:

1- **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:** إن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا مما يتيح المعرفة الشخصية بالعملاء والتعرف على احتياجاتهم ورغباتهم بشكل مباشر ومن ثم القدرة على تحقيق الاستجابة السريعة لأي تغير فيها ،وذلك يحقق القدرة على التحديث المستمر للبيانات الخاصة بالعملاء، وذلك بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة التي تحتاج إلى بحوث التسويق للتعرف على احتياجات العملاء ومن ثم بناء الاستراتيجيات التسويقية الملائمة **(الشميري أحمد والمبيرك وفاء، صفحة 35)**.

2- **الطابع الشخصي لخدمة العميل:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين فيها ومحلية النشاط،هذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء، ورفع الكلفة وتجاهل الألقاب الرسمية عند الحديث، ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية المتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية، وقد يكون هذا الأثر السبب الرئيسي في توقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذا أساء أصحابها ت أي أو ممثلوها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي أهمية لنوع وجودة.

المنتج أو الخدمة **(حديد رامي، 2014-2015، صفحة 15)**.

3- **المنهج الشخصي في التعامل مع العمال:**هناك علاقة شخصية قوية تربط المالك والمسير للمؤسسة بالعمال نظرا لقلة عددهم وأسلوب وطريقة اختيارهم التي تقوم على اعتبارات شخصية بدرجة كبيرة، ويساعد صغر عدد العمال على الإشراف المباشر عليهم من طرف المالك المسير للمؤسسة، مما يجعل التصرفات سريعة والقرارات فورية تتلاءم مع طبيعة المشكلة ، كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة العمال صاحب المؤسسة مشاكله في العمل، كتحملهم ظروف العمل الغير مريحة إلى حين تحسن الأوضاع ، ومن أهم مميزات هذه الخاصية أنها تساهم في خلق فرص عمل برأسمال محدود **(الجبالي حمزة، 2016، صفحة 17)**.

ب-خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم:

هناك العديد من الخصائص المتعلقة بإدارة وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

1- **الجمع بين الإدارة والملكية:** إن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يكون دائما حاضرا ومشاركا في كل ميادين التسيير، ويكون في اتصال مباشر مع كل عضو من أعضاء المؤسسة، حيث يظهر كعنصر أساسي لا يمكن تجاوزه في كل القرارات المرتبطة بتنظيم أو تسيير المؤسسة**(حديد رامي، 2014-2015، صفحة 16)**، ويلعب دورا محوريا حيث يتولى كافة العمليات الإدارية والفنية، وهو المخطط والمقرر الذي يرسم جميع سياسات المؤسسة.

2- **المرونة في التسيير** : سواء تعلق الأمر في تعامل المؤسسة مع مواردها الداخلية، أوفي قدرتها على التكيف مع مختلف الحالات والظروف، أو في تصرفاتها التي تقوم بها في سبيل إنجاز وتحقيق أهدافها.

3- سرعة وسهولة اتخاذ القرار : نظرا لقلة التدرج الوظيفي وقلة عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(قروش عيسى، 2018، صفحة 310)**.

ج-خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط

من أهم الخصائص الناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1- **إمكانية إقامتها في مساحات صغيرة** : نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة و صغرها ،وارتفاع قدرة أصحابها الذاتية على لابتكار، وكذلك اعتمادها على الموارد المحلية في إنتاجها، فضلا عن قدرتها في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية(سمير، 2015، صفحة 30).

2- **نظام المعلومات ضيق النطاق وغير مقنن** : لكون حجم المؤسسات صغير وهذا لا يتطلب وجود نظام معلوماتي واسع ومتطور **(غزيل محمد محمود و مراكشي عبد الحميد، 2016، صفحة 101)**.

3- **سهولة الإنشاء ومحدودية الانتشار الجغرافي:** حيث يمكن لأي شخص عادي وبرأس مال محدود جدا، أن يقيم عملا يدر عليه دخلا كافيا لا عالة أسرته،فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة ،بدون الحاجة إلى وثائق ودراسات، كما تتميز بانخفاض المصاريف الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط.

4- **القدرة على تغيير النشاط بسهولة وسرعة** : فهذه المرونة تمكن من الاستفادة السريعة من الفرص المتاحة في السوق بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعدادا للتكيف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين (**عمر أيمن علي، 2007، صفحة 39)**.

5- **بالكفاءة والفعالية وتلبية طلبات المستهلكين:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية ،نظرا لتوفر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة ،وتتحقق هذه الكفاءة والفعالية عن طريق قدرتها على الإنجاز والأداء في وقت سريع وقصير نسبيا، والتعامل مباشرة بين المالك المسير والأطراف الأخرى (العمال، العملاء، الموردين وغيرهم)، مما يحقق مزايا الاتصال والقدرة على التأثير السريع(**حديد رامي، 2014-2015، صفحة 20)**.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لمالها من دور جوهري في تنشيط الاقتصاد، حيث أثبتت قدرتها على معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات

المختلفة، فالمؤسسات التي نعتبرها صغيرة اليوم قد تشق طريقها نحو مؤسسة كبيرة في الغد، لتصبح أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة.

ويمكن إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص عمل

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص عمل، وذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات من جهة، ولكثافة عددها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى **(براش عماد الدين وعبد الرحمان ياسر، 2018، صفحة 221)**.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج السلع والخدمات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، ولديها القدرة أيضا على إنتاج السلع والخدمات كبديل لتلك المستوردة ومن تم رفع موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية**(حرب بيان، 2006، صفحة 119)**.

ثالثا: يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم القطاعات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

سواء بالدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، فهي القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي القومي، حيث أن المشروعات الصغيرة هي مدخل للتنمية الاقتصادية وقاطرة للتنمية، ويمكنها توفير احتياجات المجتمع من منتجات وخدمات وتنمية كافة الأقاليم**(صقر خلف ومحي أحمد، 2019، صفحة 31)**.

حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا داعما لمحدودي الدخل ووسيلة فعالة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل **(الأشقر نزار، 2015، صفحة 69)**.

إضافة إلى ما سبق ذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ مصدر للإبداع التكنولوجي من خلال تنمية نشاطات الإبداع التكنولوجي واحتضان الرياديين وخلق ما يسمى بحاضنات الأعمال؛
- ✓ موردا مكملا للمؤسسات الكبيرة بتوزيع منتجاتها وإنتاج السلع النهائية؛
- ✓ مصدر منافسة فعلي للمؤسسات الكبيرة حيت تحد من قدرتها على التحكم في الأسعار؛
- ✓ بالنظر لصغر حجمها فان بإمكانها التوغل إلى القرى والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة؛
- ✓ تتناسب ومتطلبات السوق المحلية خصوصا في البلدان النامية التي تعاني من صغر حجمها ونطاقها الضيق وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد؛
- ✓ وسيلة لتنمية القدرات الذاتية للأفراد من حرفين وصناعيين**(لعمور رميلة ولعراج الهواري، 2017، صفحة 05)**.

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والتحديات التي تواجهها

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما وشاملا يميز فيه العديد من الأشكال، وقد يواجه هذا القطاع بالرغم من تعدد أشكاله بعض المشاكل والصعوبات التي تعرقل سير نشاطه، وتحول دون تحقيق أهدافه وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الشكل القانوني)

توجد العديد من التصنيفات للمؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، حيت تقوم هذه التصنيفات على أساس عدة معايير منها المعيار القانوني، معيار طبيعة الملكية، معيار طبيعة النشاط وأخيرا معيار الحجم، ونظرا لأهمية المعيار القانوني ستقتصر دراستنا على أشكال المؤسسات وفقا لهذا المعيار، حيت تنقسم أشكال المؤسسات إلى:

أولا: مؤسسات الأفراد

يأخذ صاحب الشركة في هذا النوع من المؤسسات صفة المسير، والمدير له المسؤولية الكاملة والسيادة المطلقة في إدارتها تتسم ببساطة إجراءات إنشائها والتأقلم مع كل التغيرات وتوفير عدد من البدائل لها**(لوكادير مالحة، 2012-2013، صفحة 24)**.

ثانيا: مؤسسات الشركات

تأخذ مؤسسات الشركات الأشكال التالية:

أ-شركات الأشخاص:

تعرف شركات الأشخاص بأنها عقد بين شخصين أو أكتر، لتكوين شركة تحت اسم أو عنوان معين، ويعملان معا بصفتهما ملاكا لهذه الشركة لتحقيق الربح، ويكون جميع الشركاء مسؤولين عن جميع تعهدات الشركة والتزاماتها**(الشيباني وليد محمد، 2014، صفحة 472)**.

وتنقسم شركات الأشخاص إلى ما يلي:

1-شركة التضامن:

يتكون هذت النوع من المؤسسات الصغيرة عندما يتفق شريكان أو أكتر على تكوين منشأة صغيرة تمارس أنشطة معينة، وتقوم هذه المشاركة على الثقة الكاملة بين الشركاء ويحدد عقد المشاركة التزامات كل شريك فيما يتعلق بحصصهم في رأس المال، ومسؤوليات الإدارة، ومن الناحية القانونية يحق لكل شريك ممثل للمشروع، التوقيع نيابة عن شريكه**(كافي مصطفى يوسف، 2014، صفحة 118)**.

2-شركة التوصية البسيطة:

تعتبر شركة التوصية البسيطة شكلا من أشكال شركات الأشخاص التي تستند في تكوينها على الاعتبار الشخصي(**الدحيات عماد عبد الرحيم، 2018، صفحة 29**)، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء، شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وتطبق أحكام شركة التضامن على شركة التوصية باستثناء الأحكام الخاصة بهذه الأخيرة.

3-شركات المحاصة:

تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو اكتر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة، لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة.

4-شركة ذات المسؤولية المحدودة:

قد اختلفت الآراء في تحديد صنف هذه الشركات، فمنهم من أدرجها ضمن شركات الأشخاص، وآخرون يرون أنها من شركات الأموال، حيث يقوم العديد من المستثمرين على تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(**نصيرة عقبة، 2014-2015، الصفحات 54-55**)

ب-شركات الأموال:

هي المؤسسات التي تهتم بجمع أكبر كمية ممكنة من المال(**سيد عبد النبي محمد، 2019، صفحة 39**)، حيث لقوم شركات الأموال على الاعتبار المالي ولا أهمية للاعتبار الشخصي فيها، وتكون مسؤولية الشريك فيها محدودة بحدود الحصة التي قدمها في رأس المال، وعادة ما تقوم شركات الأموال بالمشروعات الضخمة، مما يستلزم لنشأتها إمكانيات مادية كبيرة(**فضيل نادية، 2008، صفحة 141**)، وتقسم عادة إلى ثلاثة أنواع وهي الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم.

1-الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

عرفها المشرع الجزائري في المادة 564 من القانون التجاري بأنها تلك التي تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص، حيث يسألون مسؤولية محدودة عن ديونها والتزاماتها بقدر حصصهم في رأسمالها، ولا يكتسبون صفة التاجر، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية المعنوي، ولا يمكن جمع رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام، كما لا يمكن انتقال حصص الشركاء إلا بموجب أحكام القانون (**دربال سهام، 2018، صفحة 29**).

2-شركة التوصية بالأسهم:

حسب قانون الشركات المصري الجديد تعرف شركة التوصية بالأسهم بأنها شركة يتكون رأس مالها من حصة أو اكتر، يملكها شريك متضامن أو اكتر، وأسهم متساوية القيمة يكتتب فيها مساهم أو مساهمين، ويمكن تداولها على الوجه المعين في القانون، وحسب قانون الشركات الأردني تتألف شركة التوصية بالأسهم من فئتين من الشركاء، شركاء متضامنون لا يقل عددهم عن اثنين وشركاء مساهمون لا يقل عددهم عن ثلاثة(**المغايرة نبيل محمد كريم، 2009، الصفحات 04-05**).

3-شركة المساهمة المحدودة:

تختلف شركة المساهمة عن شركات الأشخاص بأن لها شخصية معنوية منفصلة، و المساهم فيها تكون مسؤوليته محدودة عن الخسارة في الشركة، بحيث لا تتعدى قيمه الأسهم التي اكتتب بها، و نتيجة لهذه المسؤولية المحدودة للمساهمين فان موجودات الشركة المساهمة يمثل الضمان العام للدائنين (**المولى بشرى خالد تركي، 2010، صفحة 82**)،ولا يقل عدد الشركاء فيها عن سبعة أعضاء، ويمكن أن تتأسس الشركة وفقا لطريقتين إما باللجوء العلني للادخار أو بدونه، أو بمعنى أخر قد تأسس الشركة بطرح الأسهم للاكتتاب العام باللجوء إلى الجمهور قصد الحصول على أموال، كما يمكن أن يقتصر التأسيس على المؤسسين ذاتهم دون اللجوء إلى الاكتتاب العام، فيكون التأسيس فوريا(**ابن ويراد أسماء، 20016-20017، الصفحات 03-04**).

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تأسيسها أو بعد مباشرة نشاطها عدة مشاكل وصعوبات منها ما سببه داخلي ومنها ما هو خارجي، ويمكن تلخيص أهم المشاكل فيما يلي:

أولا: صعوبة الحصول على التمويل

حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في العثور على تكلفة التمويل بسبب زيادة المخاطر ومعالجة ذلك تتم من خلال اللجوء إلى المؤسسات المالية(**العطار، العلي،2019، ص 09**)،إلا أنه عند توجه مسير المؤسسة الصغيرة إلى البنوك التجارية للحصول على التمويل اللازم فانه يواجه الصعوبات التالية:

أ-المبالغة في المطالبة بالضمانات:وبالقياس فان غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبيه التمويل المصرفي الممنوح، فان هذا يعني ضالة فرص الحصول على التمويل اللازم لها.

ب-صعوبة الحصول على القروض:من خلال عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها، وعدم تحمسها لإقراضها لصغر حجم معاملاتها، مع تكلفة هذه المعاملات وما تشكله من أعباء إدارية على البنوك.

ج-محدودية حجم ونوع التمويل: حيث غالبا ما يكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل.

د-طول مدة الإجراءات: حيث تعاني المؤسسات في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك **((بابا حامد كريمة ومكاوي الحبيب، 2019، صفحة 201)**.

ثانيا: مشكلات اقتصادية داخلية

وهي مشكلات تتعلق بأمور اقتصادية تنتج من داخل المؤسسة وتتمثل في:

أ-مشكلات ناشئة عن ضعف أو تعتر بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بسبب عدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية**(أبو عيد قاسم موسى وعفانة جهاد عبدالله، 2004، صفحة 249)**.

ب-مشكلة التوسعات غير المخططة: حيث لوحظ أن أصحاب هذه المؤسسات يقومون بإجراء توسعات واستثمار في المباني وشراء مخزونات سلعية كبيرة، وذلك دون تخطيط وتقدير للظروف الاقتصادية المستقبلية.

ج-ارتفاع عبء المصروفات والنفقات الثابتة الغير مباشرة التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن حجم النشاط ورقم الأعمال مثل إيجار المباني، رواتب موظفي الإدارة، أعباء نفقات استهلاك الهاتف والكهرباء**(خبابة عبد الله، 2013، صفحة 42)**.

ثالثا: مشاكل التشريعات المنظمة لسوق العمل

كثيرا ما يؤدي تدخل الحكومات ونقابات العمال في سوق العمل لتحديد الحد الأدنى للأجور، والسن القانوني للالتحاق بالعمل ولتنظيم تشغيل الإناث والأطفال ونظم الإجازات والمكافآت إلى:

أ-تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب-قد تؤدي إلى تعرض صاحب المؤسسة للشكاوى التي يتقدم بها العمال بدعوى عدم احترام الحد الأدنى من الأجر، أو تجاوز عدد ساعات العمل الرسمية.

ج-اعتماد صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على العمالة الأسرية، المؤقتة، الموسمية والعمالة الوافدة غير الحاصلة على ترخيص عمل.

د-عدم الإبلاغ عن العمالة الفعلية المتواجدة بالمؤسسة.

هـ–ارتفاع معدل الغياب والانقطاع عن العمل، وانخفاض إنتاجية العاملين (**مهني أشواق، 2017–2018، صفحة 162**).

رابعا: المنافسة الشديدة والتسويق

أ–تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها مثل الهبوط الحاد للأسعار وصعوبة استجابة المؤسسة لأسعار السوق، كما تفتقر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أماكن مخصصة لتخزين المدخلات من المواد الأولية والخامات وقطع الغيار.

ب–من جهة أخرى تواجه هذه المؤسسات منافسة من قبل المؤسسات المماثلة، المؤسسات الكبيرة وحتى المؤسسات الأجنبية (**عزيز سامية ، 2013–2014، الصفحات 197–198**).

خامسا: كلفة رأس المال

إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المؤسسات، من خلال الطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المؤسسات الكبيرة، حيث تعتمد المؤسسات الصغيرة عادة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها(**عبد الباقي ابراهيم اسماعيل ، 2016، صفحة 317**).

سادسا: المشاكل المرتبطة بالعقار

حيث يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا للحصول على التراخيص الأخرى المكملة، والى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، حيث عجزت العديد من الهيئات على غرار الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(**ابن يمينة كمال وتواتي خديجة ، 2014، صفحة 13**).

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من جاذبيتها للآخرين لما تقدمه من مميزات إلا أنها لا تخلو من بعض التحديات التي قد تعيق نشاطها نذكر منها:

أولا:ثورة المعلومات

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات،وعليه أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه،وأهم ما نتج عن ثورة المعلومات هو تقارب أسواق العالم بشكل كبير، وتشجيع الاندماجات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاولة منها للاستجابة

لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير الذي ينتج عنه تخفيض التكلفة،وهو ما يشكل تحديا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(**برودي نعيمة ، 2006، صفحة 117**).

ثانيا: تحديات إدارية وتسويقية

تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشكلات الإدارية والتسويقية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة، وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم المشكلات في:

– مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية والتسويقية وما يصاحبه من عدم اتخاذ القرارات السليمة على المستويات كافة.

– عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المرتبطة بعمل هذه الصناعات.

– مشكلة انخفاض حجم الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**العساف احمد عارف و آخرون، 2012، صفحة** 70).

ثالثا: تحديات تمويلية

وتتمثل تحديات التمويل التي تواجهها البنوك التجارية في:

- ✓ ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض؛
- ✓ ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي؛
- ✓ تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك للإقراض؛
- ✓ محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدفعهم للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم (**عزايزية سارة وقتال عبد العزيز ، 2017، الصفحات 04-05**).
- ✓ الافتقار للخبرة في فن التعامل مع العملاء وتقديم التسهيلات المالية(**أبو رمان جمانة بشير ، 2018، صفحة 521**).

رابعا: تحديات زيادة التكتلات الاقتصادية العالميـة

لا يخفى على كل متتبع لطبيعة العلاقات الاقتصادية سيطرة الأقطاب الثلاثة التالية:

أ–**قطب آسيا والمحيط الهادي:** وهو ما يعرف في مجموعةASEAN

ب–قطب مجموعة شمال أمريكا: والمتمثل في كندا المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وهو قابل للتوسع إلى فنزويلا ومجموعة دول أخرى.

ج–قطب الاتحاد الأوروبي.

خامسا:المنظومة التجارية العالمية الجديدة (عالمية التجارة)

بعد انتهاء جولة الاوروغواي وظهور المنظمة العالمية للتجارة، أصبح التعامل التجاري يخضع إلى مقاييس جديدة لا تسمح بتحديد النظام التجاري وقواعده وفق التوجهات الوطنية، ولكن ذلك أصبح يتم حسب طبيعة العلاقات الدولية(**حضري دليلة، 2007–2008، الصفحات 157–158**).

سادسا:تحديات خاصة بالمواد الأولية تتمثل في:

–عدم كفاية أو عدم انتظام تدفق المواد الأولية، لعدم القدرة على منافسة المؤسسات الكبيرة في الحصول عليها؛

–ارتفاع تكلفة المواد الأولية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بكميات محدودة؛

–عدم القدرة على ضمان مستوى الجودة للمواد الأولية ، لضعف القدرة على السيطرة، التفاوض مع الموردين ومحدودية الكميات المشتراة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

سابعا: صعوبة شراء التوكيلات التجارية الدوليـة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات محاولتها لتوسيع نشاطها، وخاصة في حالة وجود شركات متعددة الجنسيات أو الشركات المحلية الحائزة على علامة تجارية أجنبية، نظرا لوجود صعوبات في عدم القدرة على الحصول على هذه التوكيلات التي تتطلب أموالا كبيرة للحصول عليها (**عزايزية سارة وقتال عبد العزيز ، 2017، صفحة 05**).

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيت لوحظ صعوبة إيجاد وتحديد تعريف موحد لها نظرا لتعدد المفاهيم، حيت اقتصرنا في تعريفها دوليا على تعريفي الاتحاد الأوربي والجزائر نظرا لكون إحدى التعريفين مستمد من الأخر، وقد تميزت هذه المؤسسات بعدة خصائص واتخذت عدة أشكال جعلتها تختلف عن المؤسسات الكبيرة، ومن أهم ما تم استخلاصه هو الأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بالرغم من المشاكل والعراقيل التي تواجهها في بداية نشاطها.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعينة من هيئات دعمها

تمهيد:

عرفت الساحة الاقتصادية في الجزائر مع نهاية الثمانينات تحولا كبيرا وذلك بانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، هذا التحول دفع بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة تأهيل نفسه قصد تأقلمه مع المنافسة الدولية، وأمام الصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع سعت الدولة الجزائرية إلى البحث عن السبل الملائمة لمسايرة هذا التحول الاقتصادي، من خلال وضع إجراءات وأساليب وتسخير العديد من الهيئات والهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تكييف النسيج المؤسساتي،وخلق مناصب شغل جديدة، والمساهمة في الناتج الوطني وذلك بمحاربة المعوقات التي تواجهها .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف أمام واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن طريق معالجة بعض الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع، لنتطرق بعد ذلك للجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال بعض هيئات الدعم التي سخرتها لخدمته وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: عينة من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار باقي دول العالم، بعد إدراكها لدوره الفعال في الاقتصاد الوطني ودفعه لعجلة التنمية، حيث عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا كبيرا خاصة مع فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص، وتزايد اهتمام الدولة بهذه المؤسسات من خلال تقديم الدعم لها وتخصيص وزارة خاصة بها مؤديا بذلك لحدوث زيادة ملحوظة في عددها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تتبع التطور الحاصل في لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير.

أولا: التطور الكمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للتعرف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كميا حسب عدد المؤسسات الناشئة خلال الفترة 2010-2018، سنقوم باستعراض عدة إحصائيات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2010-2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العدد	607297	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863

Source :ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME ,N°17,21 ,22,24 ,26,28,30,32,33, 34,octobre 2012 ,avril 2013,avril 2014,avril 2015,mai 2016,mai 2017,mai 2018 ,novembre2018,avril 2019 ,p08,10,09,08,07,07,09,08,09

الشكل رقم(01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2010-2018)

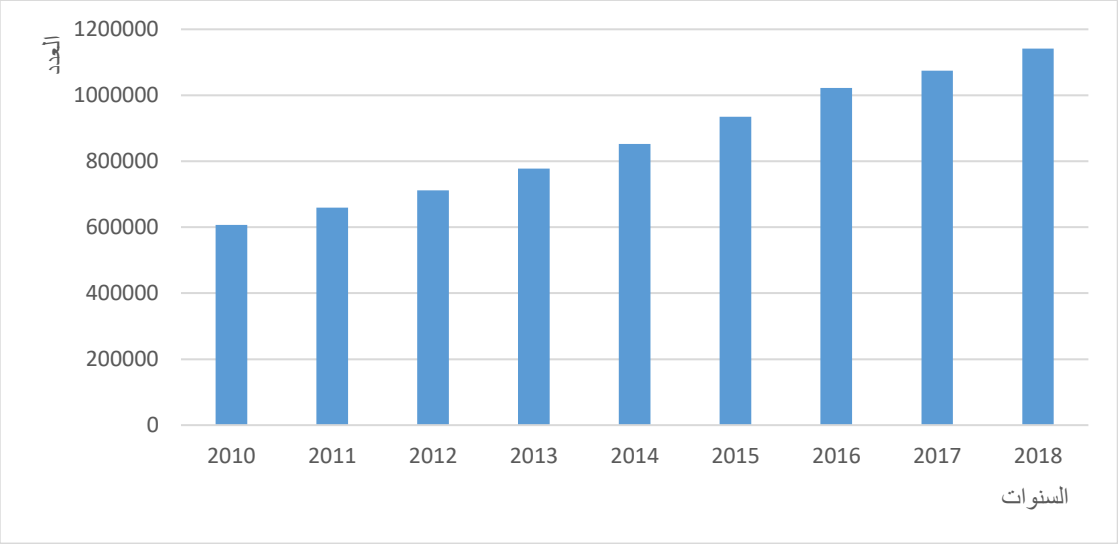

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

من خلال قراءتنا للشكل رقم (1)، نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو مستمر، حيث تطور تعدادها كما تشير الأرقام من سنة 2010 إلى 2018 من 607297 إلى 1141863 مؤسسة، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى سياسة الدعم المقدمة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع وتطويره من خلال منح إجراءات تحفيزية لحاملي المشاريع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات كفيلة بدفع الشباب لإنشاء مشاريعهم.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط سنة 2018

يلخص لنا الجدول التالي توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة النشاط إلى غاية ديسمبر 2018 وهذا بالنسبة للأشخاص المعنوية

جدول رقم (5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بالنسبة للأشخاص المعنوية سنة 2018

القطاع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	النسبة
الفلاحة	7068	100	7168	1 ,11%
الطاقة والمناجم	2981	4	2985	0,46%
الأشغال العمومية	185121	16	185137	28,76%

الصناعة	99865	73	99938	15,52%
الخدمات	348458	68	348526	54,14%
المجموع العام	643493	261	643754	100%

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME, N°34, avril 2019, P11.

الشكل رقم (2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بالنسبة للأشخاص المعنوية سنة2018

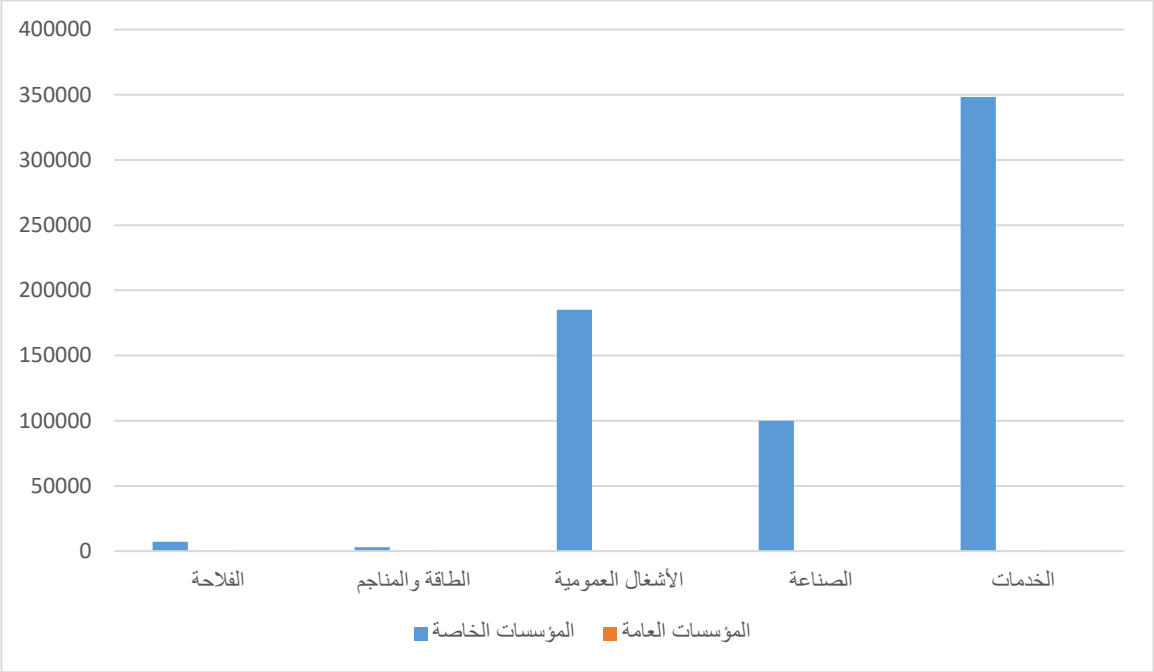

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول السابق

نلاحظ من **الشكل رقم(2)** تصدر قطاع الخدمات واحتلاله لأكبر نسبة من حيت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بمجموع 348526 بنسبة 54،14%، ليليه في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية بعدد إجمالي يقدر ب 185137 بنسبة 28،76% تم يأتي بعد ذلك قطاع الصناعة بمجموع يقدر ب 99938 بنسبة 15،52% ويليه قطاع الفلاحة بعدد 7168 وبنسبة تقدر ب 1،11% ليتذيل قطاع الطاقة والمناجم الترتيب بمجموع يقدر 2985 بنسبة 0،46%.

-حيث نجد أن اغلب النشاطات التي تتجه إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قطاعي الخدمات والأشغال العمومية ويرجع ذلك إلى تزايد اهتمام الدولة بهاذين القطاعين ولكون الاستثمار فيهما جذابا يدر عوائد معتبرة.

-أما فيما يتعلق بالأشخاص الطبيعية فقد توزعت النشاطات بين المهن الحرة والحرفيين من أطباء ومهندسين معماريين ومحامين وموثقين حيت بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأها أشخاص طبيعيون 498109 من بينها 237457 مؤسسات لمهن حرة و260652 مؤسسة خاصة بالحرفيين

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص المعنوي حسب التوزيع الجغرافي سنة 2018

يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمركزها حسب الولايات ومن خلال الجدول التالي سنوضح هذا التركيز الجغرافي في نهاية ديسمبر 2018

جدول رقم(06): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص المعنوي	نسبة التركيز %
الشمال	**447817**	**%69،59**
الهضاب العليا	**141465**	**21،98%**
الجنوب	**54211**	**8،42%**
المجموع	**643493**	**100%**

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME, N°34, avril 2019, P13

الشكل رقم (3): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018

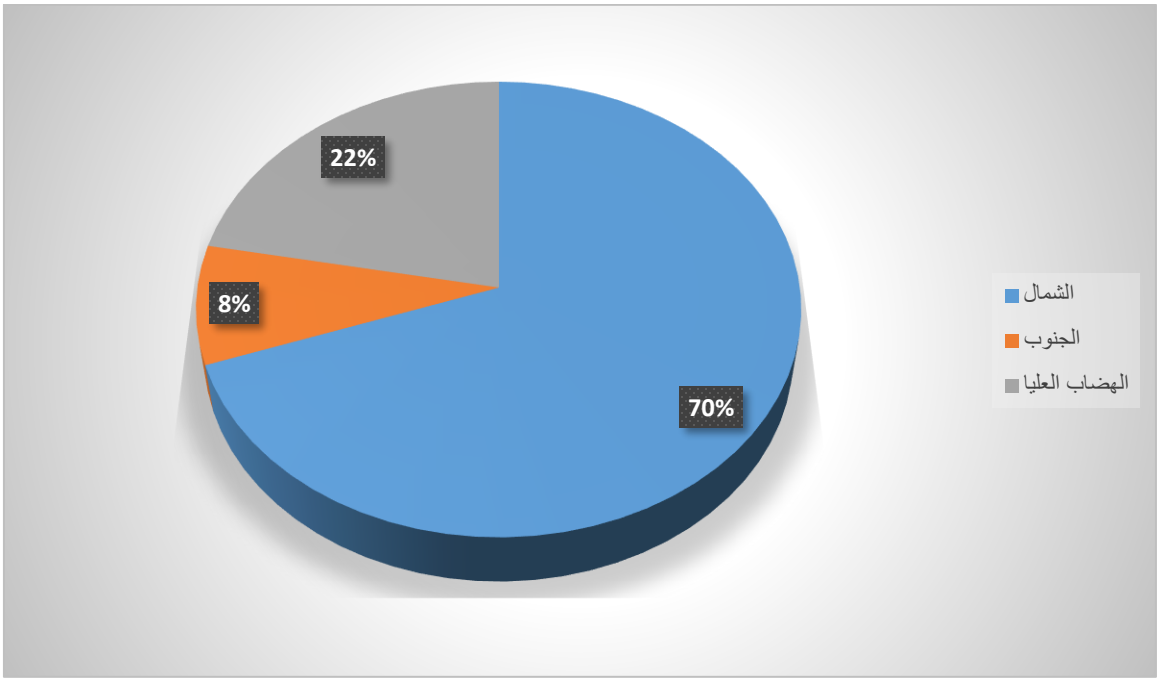

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول السابق

تشير مختلف المعطيات المقدمة في الشكل رقم(3) إلى تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 69،59%في الشمال، حيت بلغ عددها 447817 مؤسسة سنة 2018، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 141465وبعدد قدره21،98%

بينما تعتبر حصة منطقة الجنوب الكبير من هذه المؤسسات صغيرة جدا، حيت بلغ عددها 54211مؤسسة بنسبة 8،42%ويعود سبب التمركز في المناطق الشمالية إلى توفر الهياكل القاعدية والخدمات وسهولة الحصول على المواد الأولية مقارنة مع المناطق الأخرى.

رابعا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الوظائف

يوضح الجدول التالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب مناصب الشغل التي توفرها خلال سنتي 2018/2017

جدول رقم(07): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الوظائف

النوع	2017		2018		نسبة التطور
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
المؤسسات الخاصة					
العمال	1557782	%58 ,66	1594614	%58,53	%2,36
أصحاب العمل	1074236	%40 ,46	1107453	%40 ,66	%3 ,09
المجموع	2632018	%99 ,12	2702067	%99 ,19	%2,66
المؤسسات العامة	23452	%0 ,88	22197	%0.81	%-5.33
المجموع العام	2655470	%100	2724264	%100	%2,59

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME, N°34, avril 2019, P16

من خلال قراءتنا للجدول رقم (07) نلاحظ أن عدد الوظائف سنة 2017 بلغ 2632018بالنسبة للقطاع الخاص و2345بالنسبة للقطاع العام، أما في سنة 2018 فقد بلغ 2702067منصب بالنسبة للقطاع الخاص و22197 بالنسبة للقطاع العام، حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2017 ب 2655470 منصب، وفي سنة 2018 ب 2724264منصب، أي هناك تزايد في مناصب العمل التي وفرتها هذه المؤسسات بنسبة تطور قدرت ب 2،59%.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

لقد تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي بشكل عام والجزائري بشكل خاص نظرا للدور الذي تلعبه، من خلال توفيرها لمناصب شغل وتخفيفها من حدة البطالة وخلق قيمة مضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى غير ذلك من الإنجازات التي حققتها.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

يوضح الجدول التالي تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010 -2016

جدول رقم (08): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 2010-2016

الوحدة: مليار دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة القطاع العام في الناتج	827,53	923 ,34	793,38	893,24	409	716,10	831,32
نسبة المساهمة	15,02	15.23	12,01	11,70	15,77	25,35	28,75
مساهمة القطاع الخاص في الناتج	4681,68	5137,46	5813,02	6741,19	2184,10	2108,35	2059,70
نسبة المساهمة	84,98	84,77	87,99	88,30	84,23	74,65	71,25
المجموع	5509,21	6060,80	6606,40	7634,43	2593,10	2824,45	2891,02

المصدر: (فايزة لقرع ، 2019، صفحة 183).

من خلال الجدول رقم(08) نلاحظ تزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، خاصة القطاع الخاص، حيث انتقلت المساهمة من 84،98%إلى88،30% من سنة 2010الى غاية2013، لتنخفض المساهمة بعد ذلك من نسبة 84،23%إلى 74،65% خلال الفترة 2014 – 2016و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط خلال هاته الفترة.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل، حيث تعمل على دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة بديناميكية كبيرة، من خلال خلق مشاريع ناجحة واستثمارات جديدة **(جرفي زكرياء ، 2019-2020، صفحة 52).**

والجدول التالي يوضح مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

جدول رقم(09):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2010-2018)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التشغيل الإجمالي	9736000	9599000	1017000	1078800	10 239	1059400	12117000	12277000	124600
مساهمةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	1625686	1724197	1848117	1915495	2082304	2238233	2487914	2601958	2690246
نسبة المساهمة	16,70%	% 17,96%	18,17%	17,76%	20,34%	21,13%	20,53%	21,19%	21,58%

المصدر:(خير الدين جمعة وانفال نسيب ، 2019، صفحة 225).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(09) تزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي من سنة 2010 إلى غاية 2018، حيت انتقلت نسبة المساهمة من 16،70% إلى21،58%، ويعد هذا مؤشرا إيجابيا مما يعكس حرص الدولة على هذا القطاع نظرا لدوره الفعال في الاقتصاد.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تعتبر عملية خلق قيمة مضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيت تظهر قدرة ذلك الاقتصاد من خلال قياس المساهمة الإنتاجية للمؤسسة في الاقتصاد الوطني، ووفقا للنظام المحاسبي الجزائري فالقيمة المضافة تعبر عن إجمالي الناتج المحلي الخام مطروحا منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات، ولقد سعت الجزائر للرفع من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات من خلال تبنيها عدة سياسات وبرامج استثمارية **(طالب محمد الأمين وليد وقلادي نظيرة ، 2019، صفحة 222).**

وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2018) ندرج الجدول التالي:

جدول رقم(10):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات / القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	4450،76	4895،64	553،31	6463،18	7097،62	7766،79	8165,37	10382,33
القطاع العام	340،56	527،79	588،44	675،06	740،72	810،55	7753,86	1006,69
إجمالي القيمة المضافة	4791،32	5423،43	6141،75	7138،24	7838،34	8577،34	15919,23	11389 ,02

المصدر:(طالب محمد الأمين وليد وقلادي نظيرة ، 2019، صفحة 222).

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ تزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة بشكل مستمر، حيت ارتفعت المساهمة من 4791،32 م/دج سنة 2010 إلى 11389،02 م/دج سنة 2017، وقد كانت مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكبر وهذا ما يبرهن مكانته وسيطرته في مجال الاستثمار على المستوى الوطني.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تنمية الصادرات من خلال ما تقدمه من سلع ومنتجات واعتمادها على المهارات اليدوية والفنية الأكثر طلبا للشراء، بالإضافة إلى نشاطها الواسع في إنتاج المواد والمعدات المكملة لنشاط المؤسسات الكبيرة، و قد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف بالوصول بها إلى قيمة عالية خلال السنوات القادمة من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية **(العلواني عديلة وآخرون ، 217، صفحة 20)**

والجدول التالي يبين حصيلة التجارة الخارجية من الصادرات الخارجية خارج المحروقات:

الجدول رقم (11): حصيلة التجارة الخارجية من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادات خارج المحروقات
2010	1526،00
2011	2062،00
2012	2062،00
2013	2165،00
2014	2582،00
2015	1811،58
2016	1643،22
2017	1650،00
2018	2449،00

المصدر:1-سليمة هالم، مرجع سابق، ص 156.

2-ministère de l'industrie et des mines، bulletin d'information statistique de la PME، N°30, 34, mai2017 ,avril 2019, P53,38.

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تذبذبا، حيت ارتفعت سنة 2010 من 1526،00 م دولار إلى 2582،00 م دولار سنة 2014، أي انه تم حدوث زيادة طفيفة، لتنخفض خلال الفترة 2015-2017 من 1811،58 م دولار إلى 1650،00 م دولار، لتسجل ارتفاعا سنة 2018 ببلوغها قيمة 2449،00 م دولار، حيث نجد أن مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تكون بقيمة هامشية، وذلك لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي في صادراته على المحروقات.

المبحث الثاني: عينة من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها الكبير المرتقب لحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، وقصد النهوض بهذا القطاع قامت بإنشاء عدة أجهزة وهيئات للدعم، تعمل على تزويد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتمويل اللازم، ومرافقتهم في تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع بدافع تحقيق تنمية شاملة

وفي هذه الدراسة سنقتصر على هيئات الدعم التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC

المطلب الأول:الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ

من أهم الهيئات التي برزت في الجزائر والتي تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل المقاولين حاملي المشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

أولا:تعريف الوكالة وظروف نشأتها

تأسست الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996 خلفا لصندوق مساعدة الشباب(FAEJ)، وباشرت نشاطها سنة1997(**العايب ياسين ، 2010-2011، صفحة 221**)، وهي هيئة عمومية مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (19-35) سنة والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، حيث يضمن الجهاز عملية المرافقة التي تلي مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، كما يعنى بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دج، حيث يمنح القرض بنسبة 28 إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع **www.midipi.gov.dz**

ثانيا: مهام الوكالة

من مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ما يلي:

-إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك عن طريق تقديم المشورة والنصح حول تطبيق المشاريع الاستثمارية.

-تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية وذلك بالإعانات والمساعدات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب FNSEJ**(بن شنهوا فريدة وبن يوب لطيفة ، 2011، صفحة 78)**.

-تقوم بمتابعة الشباب أصحاب المشاريع خلال استثماراتهم والحرص على ربطهم بجميع الشروط المرتبطة بالوكالة.

-تعمل على تشجيع كل الأعمال المؤدية إلى توفير الشغل وزيادة الاستمارات وترقية الشباب، بما في ذلك برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

-تعمل على توفير إعانات بنسب فائدة مخفضة من قبل البنوك.

-تقديم المساعدة ومتابعة انجاز المشاريع، بالتعاون مع البنوك والمؤسسات المالية

-توفير كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والقانوني والتنظيمي والتقني تحت تصرف الشباب والمتعلقة بممارسة أنشطتهم**(بن قطاف احمد وفيشوش حمزة، 2011)**.

-تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية، يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة برامج التكوين والتشغيل وبرامج التكوين الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين والخواص.

ثالثا: صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة

تتشكل صيغ التمويل للمشاريع من لات تركيبات هي:

أ-صيغة التمويل الذاتي:

يقوم المستثمر في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل، ويتحمل كافة المصاريف الضرورية لذلك، ولكن يلجأ للوكالة للحصول على الامتيازات الجبائية التي أقرها القانون تشجيعا للاستثمار والتشغيل، وقد تم وقف هذا النوع من التمويل منذ سنة 1990، بسبب الانحرافات المسجلة لدى الشباب المستثمر، باعتبار هذا النوع من التمويل وسيلة للتهرب الضريبي.

ب-صيغة التمويل الثنائي

في هذه الصيغة تتشكل التركيبة المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من:

1-المساهمة المالي للشباب المستثمر: والتي يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار.

2-قرض بدون فائدة: تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الذي بدوره يتغير حسب مستوى الاستثمار **(الشاذلي نورالدين وختال هاجر ، 2018، صفحة 115)**.

ويمكن توضيح مستوى التمويل في الجدول التالي:

جدول رقم (12): مستوى تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في صيغة التمويل الثلاثي

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
المستوى 1 **أقل أو يساوي 5.000.000،00دج**	**%71**	**%29**
المستوى 2 **ما بين 5.000.000،00دج** **و10.000.000،00دج**	**%72**	**%28**

المصدر: (الشاذلي نورالدين وختال هاجر ، 2018، صفحة 115)

ج-صيغة التمويل الثلاثي

في صيغة التمويل الثلاثي تتشكل التركيبة المالية من:

1-المساهمة المالية للشباب المستثمر: تتغير نسبة هذه المساهمة حسب مستوى الاستثمار وموطنه، فالاستمارات التي يكون موطنها في المناطق الخاصة لها امتيازات أكبر من تلك التي تقام في المناطق العادية (مثل تخفيض نسبة الفوائد على القروض).

2-قرض بدون فائدة: تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يتغير هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

3-القرض البنكي: بالإضافة إلى المساهمة الذاتية ودعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يستطيع أن يحصل صاحب المؤسسة على قرض بنكي، وتكون نسبة الفائدة فيه منخفضة حسب موطن الاستثمار **(عماري جمعي ، 2011-2012، الصفحات 67-68).**

ويمكن توضيح صيغة التمويل الثلاثي في الجدول التالي:

جدول رقم(13): هيكل التمويل الثلاثي نسبة للاستثمار الإجمالي

قيمة الاستثمار(دج)	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
أقل من 1.000.000	%2	%5	%5	%70	%70
مابين 1.000.000 و 2.000.000	%20	%8	%10	%72	%70
مابين 2000.001 و 3.000.000	%15	%11	%15	%74	%70
مـــابـــين 3.000.001 و 4.000.000	%15	%14	%20	%71	%65

المصدر: (عبد المجيد تيماوي ، 2011، صفحة 68)

رابعا: شروط الاستفادة من دعم الوكالة

إن هذا الجهاز موجه للشباب البطال من:

-أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا، وتتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة، بحيث يمكن أن يمتد إلى 40 سنة كحد أقصى.

-من يمتلك مؤهلات مهنية أ مهارات فنية في النشاط الذي تم اقتراحه.

-الشباب الذي له استعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع**(حداد بختة ، 2008-2009، صفحة 111).**

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

في إطار دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية الجزائرية الخاص لمحاربة البطالة وعدم الاستقرار تم إنشاء هذا الصندوق والذي سنتعرف عليه فيما يلي:

أولا: تعريف الصندوق وظروف نشأته

تم إنشاء هذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2004 لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة **(هاشم صلاح، 2018، صفحة 122)**بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-181 المؤرخ في 06 جويلية 1994، وفي سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 30 و 55 سنة الالتحاق بالجهاز المزايا المقررة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع والناشطين **(www.cnac.dz,2020)**، يوفر الصندوق صيغة تمويلية ثلاثية الأطراف تتكون من صاحب المشروع،**CNAC**والبنك **(جرفي، 2019، صفحة 44)**.

ثانيا: شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يستفيد من دعم الصندوق كل شخص يستوفي الشروط التالية:

-أن يبلغ من العمر ما بين 30 و50 سنة.

-أن يكون من جنسية جزائرية.

-أن يتمتع بالمؤهل المهني أو يمتلك معرفة ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

-أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب شغل أو يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين من البطالة**(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،2011)**.

-ألا يكون العامل المحال إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد رفض عملا أو تكوينا تحويليا لشغل منصب عمل جديد وهي المهام التي يقوم بها صندوق التأمين عن البطالة فضلا عن الأداء.

-ألا يكون مستفيدا من أي دخل ناتج عن أي نشاط مهني، وبالتالي تعلق حقوق العامل الأجير المستفيد من أداء التأمين على البطالة الذي يجد خلال فترة التكفل به عملا بعقد لمدة محددة **(بن صابر بن عزوز ، 2011، صفحة 306)** .

-أن لم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط المراد القيام به.

-ألا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل**(بوشارب ناصر وموساوي الهام، 2015، صفحة 100)**

ثالثا: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام من أجل التقليص من حدة البطالة لدى الشباب وتتجسد هذه المهام فيما يلي:

-مساعدة الشباب في الحصول على شغل.

-دعم العمل الحر.

-إعادة تأهيل الشباب عن طريق التكوين.

-عبارة عن جهاز تشجيع ودعم وترقية النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع **(احمد، 2016، صفحة 721)**.

-المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70% من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء بسيط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض من خلال صندوق الضمان المشترك لأخطار القروض والاستثمارات للشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30 إلى 50 سنة.

-التخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي (**السبتي وسيلة ، 2017، الصفحات 13-14)**.

-يساهم الصندوق الوطني في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم (**مسعودي زكرياء و آخرون ، 2012، صفحة 10)**

رابعا:أشكال الدعم المالي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يتم تمويل المشاريع عن طريق الصندوق بالصيغة التالية:

صيغة التمويل الثلاثي:

يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل المشاريع بالاعتماد على صيغ التمويل الثلاثي المتضمن للمساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع وقروض بدون فائدة يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وقرض بنكي، حيث أن نسبة القرض البنكي تبقى ثابتة دائما 70% مهما اختلف مستوى القرض، في حين تتراوح نسبة المساهمة الشخصية بين 1% و2%، ومساهمة الصندوق ما بين 28% و29% وهذا حسب قيمة الاستثمار **(اوبختي نصيرة وبوجنان التوفيق ، 2020، صفحة 369)**.

وتقدر التكلفة الإجمالية للتمويل والاستثمار بـ 10 ملايين دج كأقصى حد، بينما الحد الأدنى للمساهمة الشخصية الخاصة بالمشروع المقرر محدد بالمستويين الاثنين:

-**المستوى الأول:** يقدر بـ 1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن 5 ملايين دج أو يساويه.

-**المستوى الثاني:** يقدر بـ 2% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن 5 ملايين دج ويقل عن 10 ملايين دج أو يساويه.

بينما يتغير مبلغ القروض الغير مكافأة بحسب كلفة استثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز:

-**المستوى الأول:** يقدر بـ 29% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن 5 ملايين دج أو يساويه.

-**المستوى الثاني:** يقدر بـ 28% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن 5 ملايين دج ويقل عن 10 ملايين دج أو يساويه **(دحمان محمد علي ، 2018، صفحة 133)**.

والجدول رقم (5) يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم الصندوق خلال الفترة 2004 إلى غاية 2016

جدول رقم (14): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم (CNAC):

السنوات	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
2004	**13**	**34**
2005	**1901**	**5159**
2006	**2236**	**6078**
2007	**2574**	**6949**
2008	**2429**	**5781**
2009	**4221**	**9574**
2010	**7465**	**15804**
2011	**18490**	**35953**
2012	**34801**	**59125**
2013	**21412**	**41786**
2014	**18823**	**42707**
2015	**15449**	**37921**
2016	**8902**	**21850**
المجموع	**138716**	**288721**

المصدر: (تلي سيف الدين، 2019، صفحة 309).

خامسا: الامتيازات الممنوحة من الصندوق لحاملي المشاريع

يستفيد البطالون في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من الامتيازات التالية:

- ✓ تخفيض نسب الرسوم الجمركية؛
- ✓ الإعفاء الضريبي والشبه الضريبي؛
- ✓ الاستفادة من قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ✓ فيما يتعلق بمخاطر قروض الاستثمارات ثم إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود 70%**(بن عبد الفتاح دحمان و آخرون ، 2016، الصفحات 206-207)**.
- ✓ الإعفاء من حقوق التحويل **(حميداتو، غربي،2012، ص12)**.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم عرضه خلال هذا الفصل لاحظنا حدوث تطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تصدر قطاع الخدمات القائمة، هذا التطور نجم عنه زيادة في عدد مناصب الشغل خاصة في القطاع الخاص، وما تم ملاحظته أيضا هو تزايد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي وكذلك خلق قيمة مضافة بالإضافة إلى تزايد مساهمة الصادرات في الاقتصاد الوطني إلا أن مساهمة هذه الأخيرة كانت بنسبة ضئيلة جدا.

ومن جهة أخرى قمنا في هذا الفصل بإبراز أهم هيئات الدعم التي وضعتها الدولة الجزائرية لتطوير دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قمنا بتوضيح شروط استفادة الشباب من دعمها وصيغ التمويل المتاحة لديها سواء في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC) أو الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ)، وقد اتضح أن هناك عدة امتيازات تمنح لفائدة مسيري هذه المؤسسات حاملي المشاريع المدعمة من قبل الدولة.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة لتمويل مؤسسة صغيرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تمهيد:

سعت الدولة الجزائرية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية التي يلعبها في الاقتصاد الوطني، حيث نهدف خلال هذا الفصل إلى توضيح دور البنك الوطني الجزائري في تمويل هذا القطاع وبشكل خاص المؤسسات المدعمة من قبل الدولة وذلك بعد تناولنا في الفصل الأول للإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لنتطرق في الفصل الثاني لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعينة عن أهم هيئات دعمها، ومن خلال هذا الفصل حاولنا إسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي، حيت اقتصرنا في هذا البحث على تمويل البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة للمؤسسات الناشئة في إطارالصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، بتقسيمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

المبحث الثاني: تمويل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

اقتصرنا في دراستنا الميدانية على البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة لصعوبة إجرائها في وكالات أخرى، حيث خصصنا هذا المبحث لتقديم عام حول البنك من خلال التعريف به وبظروف نشأته وهيكله التنظيمي لنبرز بعد ذلك أهم وظائفه وأهدافه التي يسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة وهيكله التنظيمي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لنشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة وحصر هيكله التنظيمي مع توضيح المناصب الشاغرة.

أولا: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

تم إنشاء البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة في شهر جوان 1966بموجب المرسوم 78/66، وهو أول بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، مقره الرئيسي شارع سي غفارة بالجزائر العاصمة، أما الوكالة فتقع في 27 شارع الجمهورية تتوسط مدينة بسكرة، تمارس جميع الوظائف والنشاطات المرخصة للبنوك التجارية، تابعة حاليا للمديرية الجهوية للاستغلال بسطيف، حيث تم رفع رأسماله مؤخرا من 41.600.000.000،00 دج إلى 150.000.000.000،00 دج، و تسعى هذه الوكالة على غرار باقي الوكالات إلى تحسين و توسيع خدماتها باعتبارها الوكالة الأكبر على مستوى الولاية المصنفة في الصنف أ وتحقيق الأهداف المسطرة من المديرية العامة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

تضم وكالة البنك الوطني الجزائري لمدينة بسكرة 17 موظفا من مختلف الفئات موزعين كما يلي:

1-مدير الوكالة: وهو المسير الرئيسي للوكالة، معين بقرار من الرئيس المدير العام للبنك، يشرف على جميع المصالح التي تحت سلطته ويتولى المهام التالية:

-وضع السياسة الخاصة للبنك والسهر على تطبيقها وإعداد التقارير الدورية والإشراف عليها؛

-الرقابة على الموظفين والصرامة في تطبيق القوانين؛

- الإمضاء على الوثائق اليومية كشيكات البنك؛

-التكفل بانشغالات الزبائن والموظفين؛

-ينظم ويراقب يوميا العمليات التي تتم في الوكالة ويسهر على تطبيق القوانين التنظيمية للبنك والالتزام بالتعليمات التي يضعها بنك الجزائر.

2-نائب المدير: يوجد نائب مدير للقسم الأمامي وأخر للقسم الخلفي ينوب عن المدير حالة غيابه وهو كذلك معين بموجب قرار تعيين من الرئيس المدير العام للبنك، ويقوم بالمهام التالية:

- ✓ فرض الانضباط على المستخدمين؛
- ✓ التكفل بانشغالات الزبائن بالتوازي مع المدير ؛
- ✓ الحرص على استعمال ومراقبة السجلات وتحيينها دوريا مثل دفتر الشكاوى الموضوع تحت تصرف الزبائن؛
- ✓ السهر على تأمين وسائل الحماية وحفظ الأموال في مكان امن مع ضرورة تبليغ المديرية عن كل عطل يحصل؛
- ✓ السهر على تحقيق الأهداف التجارية المسطرة من قبل إدارة البنك.

3-السكرتارية: ويمكن حصر مهامها كما يلي:

- ✓ همزة وصل بين المدير والموظفين؛
- ✓ استقبال الزبائن وتوجيههم إلى المصالح المعنية للإجابة على استفساراتهم؛
- ✓ ترتيب مواعيد المدير والاتصال بالإدارات المختلفة التي لها علاقة بنشاط البنك.

4-المكلف بالزبائن: وهو منصب تابع إداريا لنائب المدير القسم الأمامي ومن أهم وظائفه ما يلي:

- ✓ الاستماع لانشغالات الزبائن وتقديم النصح لهم وتعريفهم بأهم المنتجات التي يقدمها البنك؛
- ✓ فتح مختلف الحسابات البنكية؛ تسويق مختلف المنتجات البنكية على غرار خدمات التأمين والقروض المختلفة والبطاقات البنكية؛
- ✓ معالجة شكاوى الزبائن بالتعاون مع المدير.

5-المكلف بالمنازعات القانونية: وهو منصب جديد في الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ومن أهم مهامه:

- ✓ يتكفل بالشؤون القانونية في البنك ومتابعة المخالفات التي تحدث كتأخر المستفيدين من القروض عن السداد؛
- ✓ يتولى تجميد أرصدة الزبائن حالة الوفاة أو عدم تسديد ديونهم؛
- ✓ يبعث لمختلف البنوك قوائم الزبائن العملاء في الوكالة المدين لها من أجل تجميد حساباتهم؛

6-مصلحة الصندوق: ويطلق عليها القسم الأمامي وتضم مصلحة الصندوق مجموعة من المكاتب يرأسها كل من نائب المدير للقسم الأمامي ورئيس مصلحة الصندوق تتمثل في:

6-1-نائب المدير للقسم الأمامي: تم الإشارة لأبرز مهامه سابقا

6-2-رئيس مصلحة قسم الصندوق: من مهامه ما يلي:

- ✓ يحرص على ضمان السير الحسن لمختلف العمليات التي تتم يوميا في مصلحته ومعالجة أي خلل قبل إغلاق يومية الصندوق؛

- ✓ مراقبة مدى تطابق العمليات التي سجلت في اليوم مع الوثائق المحاسبية التي تقدم إليه للتأشير عليها؛
- ✓ تسيير سقف الخزينة يوميا ومتابعة تحركاته مع ضرورة التزامه بتعليمات بنك الجزائر في هذا المجال؛
- ✓ فتح وإغلاق يومية الصندوق بعد التأكد من ضبط العمليات التي حصلت خلال اليوم.

6-3-عون الشباك بالدينار: من أبرز مهامه ما يلي:

- ✓ فتح الشباك بالدينار؛
- ✓ ضمان القيام بعمليات السحب والإيداع بالدينار محاسبيا؛
- ✓ غلق الشباك بالدينار؛
- ✓ تصنيف وحفظ يومية المحاسبة والوثائق الاثباتية للسحب والإيداع.

6-4-أمين الصندوق: ويقوم بما يلي:

- ✓ تنفيذ عمليات السحب والإيداع التي مررها عون الشباك؛
- ✓ إعلام رئيس مصلحة الصندوق بأي تجاوز أو نقص في الصندوق قبل غلق يومية الشباك؛
- ✓ التأكد من مطابقة أرصدة الصندوق بالوثائق الاثباتية لمختلف عمليات السحب والإيداع التي جرت خلال اليوم؛
- ✓ الحرص على تطابق أرصدة دفتر الصندوق مع السيولة الموجودة بالتفصيل.

6-5-عون الشباك بالعملة الأجنبية: يقوم بالمهام التالية:

- ✓ فتح الشباك بالعملة الأجنبية والشباك الخاص بعملية الصرف؛
- ✓ ضمان القيام بعمليات السحب والإيداع والصرف بالعملة الأجنبية؛
- ✓ القيام بعمليات التحويل بالعملة الأجنبية؛
- ✓ غلق الشباك بالعملة الأجنبية.

6-6-مكلف بوسائل الدفع: يتولى القيام بمايلي:

- ✓ معالجة أدوات الدفع التي يتلقاها من العميل؛
- ✓ تسوية الحسابات بقسم المقاصة؛
- ✓ تتبع وتسجيل ومعالجة مختلف وسائل الدفع كالأوراق التجارية؛
- ✓ تسليم دفاتر الشيكات؛
- ✓ معالجة حالات الرفض لوسائل الدفع المختلفة بقسم المقاصة في الآجال المحددة؛
- ✓ الإبلاغ عن أي عملية غير مألوفة أو مشبوهة.

7-مصلحة الالتزامات: ويطلق عليها القسم الخلفي وتضم مجموعة من المكاتب يرأسها نائب المدير للقسم الخلفي ورئيس مصلحة الالتزامات وتتكون من:

7-1-نائب مدير القسم الخلفي: تم التطرق لمهامه سابقا

7-2-رئيس مصلحة قسم الالتزامات: من أبرز مهامه:

- ✓ يشرف ويراقب جميع العمليات التي تتم في مصلحته؛
- ✓ يساعد ويوجه المكلفين بالدراسات في قسم الالتزامات لإنجاز عملهم؛
- ✓ تقييم عدد وطبيعة ملفات القروض التي تتم في قسمه بواسطة تقارير دورية ومحاولة القيام بدراسات الجدوى المبدئية.

7-3-مكلف بالدراسات خاص بدراسة وتحليل ملفات القروض:وبقوم بمايلي:

- ✓ تحليل المعطيات المقدمة من قبل المكلف بالزبائن الخاصة بالعملاء والتأكد من صحتها؛
- ✓ دراسة ومعالجة ملفات القروض المختلفة؛
- ✓ إرسال نسخة من ملفات القروض إلى المديرية سواء للحفظ أو المعالجة في حالة مبلغ القرض يتجاوز سلطة الوكالة؛
- ✓ إجراء تحقيقات على أي زبون طالب لقرض على مستوى بنك الجزائر الذي يلعب دور المراقب سواء رقابة قبلية أو بعدية.

7-4-مكلف بالدراسات خاص بالتنظيم الإداري ومتابعة الالتزامات: من أهم ما يقوم به ما يلي:

- ✓ إرسال مختلف الضمانات المقدمة من قبل الزبون في القروض إلى المديرية من أجل المصادقة عليها؛
- ✓ مراقبة استعمال القروض وتتبع عمليات التسديد،
- ✓ مراقبة وتجديد الضمانات المقدمة وتحيينها.

8-مصلحة التجارة الخارجية: يرأسها رئيس مصلحة التجارة الخارجية وتتكون من:

8-1-رئيس مصلحة التجارة الخارجية: مسؤول على ما يلي:

- ✓ مراقبة جميع العمليات التي تتم في مصلحته والتأكد من مدى سيرها حسب القوانين التنظيمية للبنك وتتبعها لتعليمات بنك الجزائر؛
- ✓ المصادقة على عمليات توطين الصادرات أو الواردات مع مدير البنك؛
- ✓ الحرص على إتمام عمليات التوطين المصرفي وتتبعها للخطوات التي أقرها بنك الجزائر وإتمامها في المواعيد المحددة؛

- ✓ الإشراف على عمليات الاعتماد المستندي والتوطين المستندي.

8-2-المكلف بالدراسات لقسم التجارة الخارجية: ويقوم بالمهام التالية:

- ✓ التكفل بطلبات التوطين المسبق لعمليات الاستيراد والتصدير؛
- ✓ التكفل بملفات الاعتماد والتسليم المستندي؛
- ✓ إعلام بنك الجزائر بوضعية الملفات التي تمت معالجتها في قسم التجارة الخارجية بصفة دورية؛
- ✓ التأكد من وضعية طالبي التوطين إن كانوا ممنوعين أم لا من التوطين سواء بقرار من بنك الجزائر أو مصالح الجمارك.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري لوكالة صنف أ لاحقا.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

يقوم البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة بمجموعة من الوظائف ويسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها باختصار:

أولا: وظائف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

وكالة البنك الوطني الجزائري لبسكرة مؤسسة ذات نشاط تجاري على غرار باقي البنوك تقوم بالوظائف التالية:

- ✓ البحث عن الموارد المالية وجمعها؛
- ✓ منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل كالقروض الاستهلاكية والعقارية والاستثمارية؛
- ✓ إدارة وسائل الدفع؛
- ✓ تطوير الربحية عن طريق التنويع في توزيع الموارد المالية باحترام السياسة المطبقة من قبل البنك والمديرية العامة؛
- ✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ خصم الأوراق التجارية؛ القيام بعمليات الصرف للعملة الأجنبية؛
- ✓ القيام بعمليات السحب والدفع والتحويل.

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

تسعى وكالة البنك الوطني الجزائري بسكرة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ توسيع نشاطها من خلال تحويلها من وكالة من الصنف أ إلى وكالة رئيسية على مستوى الولاية؛
- ✓ تطوير الخدمات المقدمة من خلال تشجيع خدمات البنك عن بعد؛
- ✓ تنويع صيغ التمويل المتاحة أمام الزبائن حيت سيتم قريبا تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية؛

- ✓ التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإنشاء بنوك الكترونية من أجل عصرنة نشاط القطاع البنكي؛
- ✓ التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن؛
- ✓ المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني:تمويل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى أهم خطوات منح القرض من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الدولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، لنقيم بعد ذلك القروض الممنوحة من حيت الحجم والعدد

المطلب الأول: إجراءات منح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار التمويل الثلاثي العميل–البنك الوطني الجزائري–الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

قبل قيام البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة بتمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يقوم بدراسة الملف المقدم من قبل هذا الأخير ومن تم إتباع إجراءات منح القرض حسب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المشتركة بين الطرفين.

أولا: شروط الاستفادة من التمويل الثلاثي (صاحب المشروع–البنك الوطني الجزائري–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)

إضافة إلى الشروط التي يضعها الصندوق الوطني للتامين عن البطالة للاستفادة من التمويل يشترط البنك ما يلي:

- ✓ عدم استفادة طالب القرض من إحدى صيغ الدعم والتمويل الأخرى مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وألا يكون منخرطا لدى الصندوق الوطني للعمال الأجراء؛
- ✓ دفع المستفيد مبلغ المساهمة الشخصية وتحويل مبلغ القرض الغير مكافئ من قبل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة إلى حساب العميل؛
- ✓ تعهد المستفيد برهن العتاد لصالح البنك الوطني الجزائري بالدرجة الأولى والصندوق الوطني للتامين عن البطالة وتسليم الرهن الحيازي لهما؛
- ✓ تأمين العتاد لدى شركة تأمين تملك الملاءة مع ضرورة التفويض لصالح البنك بالدرجة الأولى والصندوق بالدرجة الثانية؛

ثانيا:مراحل منح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة بالتعاون مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والبنك الوطني الجزائري

- ✓ من أجل الاستفادة من التمويل الثلاثي يضع الصندوق الوطني للتامين عن البطالة تحت تصرف كل مرشح فرصة تسجيل نفسه عبر الموقع الالكتروني WWW.CNAC.DZ،فعند ولوج هذا الموقع يمكن للمعني أن يدخل لخدمة –أين أسجل– حيت يطلب منه أن يحدد الولاية و الدائرة التي يسكن فيها ومن تم يتم توجيهه إلى عنوان الصندوق الوطني للتامين عن البطالة الذي يمكنه أن يتوجه له مرفوقا بملف إداري و أخر تقني خلال مرحلة إحداث النشاط، حيت يعتبر حضور المعني شخصيا أمر ضروري لتسليمه وصل إيداع الملف.

يتكون الملف الإداري من:

- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية،
- ✓ صورة شمسية؛
- ✓ بطاقة إقامة؛
- ✓ وثيقة تثبت التسجيل بالوكالة المحلية للتشغيل (البطاقة الزرقاء)،
- ✓ نسخة من شهادة التأهيل المهني؛
- ✓ تصريح شرفي بعدم الاستفادة من أي قرض من إحدى هيئات الدعم الأخرى حسب نموذج يقدمه الصندوق مصادق عليه في البلدية

أما الملف التقني فيتكون من:

- ✓ فواتير شكلية للتجهيزات والمعدات الجديدة باحتساب جميع الرسوم؛
- ✓ فواتير شكلية للتأمين المتعدد الأخطار الخاص بالتجهيزات أو جميع المخاطر الخاص بالسيارات باحتساب جميع الرسوم؛
- ✓ بيان تهيئة في حالة وجوده، باحتساب جميع الرسوم؛
- ✓ كشف تقديري لمقتضيات المال المتداول باحتساب جميع الرسوم.

بعد إيداع الملفين من قبل صاحب المشروع يتم التأكد من قبل المرافق من صحة وصلاحية الوثائق المقدمة ومن تم برمجة عدة مقابلات فردية بينهما يتم من خلالها مناقشة عناصر المشروع التقنية والمالية، حيت يجب على صاحب المشروع تقديم جميع المعلومات التكميلية اللازمة قبل إعداد الدراسة التقنية الاقتصادية، وبعد إعداد هذه الأخيرة

يستوجب عليه الاستعداد لعرض مشروعه أمام لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل بتواجد مستشاره المنشط من أجل مناقشته، حيت يمكن للجنة أن تقوم برفضه أو التحفظ على بعض الجوانب وبالتالي تأجيل قبول المشروع حتى رفع هذه التحفظات من خلال تعديل جانب معين من المشروع، كما يمكنها آن تقبل تمويله حسب ما جاءت به الدراسة التقنية الاقتصادية .

وتتكون لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل من الأطراف التالية:

- ✓ مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كرئيس للجنة
- ✓ ممثل عن الوالي،
- ✓ ممثل من مديرية التشغيل الولائية،
- ✓ ممثل من مديرية الضرائب الولائية،
- ✓ ممثل من الوكالة الولائية للتشغيل،
- ✓ مستشار منشط من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مكلف بمرافقة ذوي المشاريع،
- ✓ ممثل من البنوك المعنية(البنك الوطني الجزائري(BNA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، بنك التنمية المحلية(BDL)، بنك الجزائر الخارجي(BEA)، والقرض الشعبي الجزائري(CPA))،
- ✓ ممثل من المصالح المالية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،
- ✓ ممثل من المركز الوطني للسجل التجاري للولاية،

في حالة إصدار لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل قرارا ايجابيا، يتم استدعاء صاحب المشروع من قبل الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومنحه شهادة القابلية والتمويل، والتي تكون صالحة لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة ويتم خلالها تحديد اسم البنك الذي سيتكفل بتمويل هذا المشروع.

بعد منح شهادة القابلية لصاحب المشروع يتم إجراء دورة تكوينية له قصيرة المدى من قبل مصالح الصندوق، بغرض تحسين قدرته ومؤهلاته في تسيير مؤسسته الصغيرة، حيت يتم خلال هذه الدورة استدعاء ممثل عن كل من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء CASNOS ومصالح الضرائب، وذلك لإعلام البطالين حاملي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم، وعند الانتهاء من هذه الدورة التكوينية يتم منحهم شهادة المشاركة.

يقوم ممثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتحويل نسخة أصلية إضافة إلى صورة طبق الأصل من ملف المستفيد إلى البنك الذي تم تحديده كممول خلال اجتماع لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل مقابل إقرار البنك بالاستلام، ويتكون الملف من الوثائق التالية:

- ✓ طلب تمويل خطي موجه إلى البنك، مُعّد من طرف صاحب المشروع؛
- ✓ نسخة أصلية من شهادة القابلية والتمويل لدى جهاز دعم أحدات وتوسيع النشاطات من طرف البطالين البالغين ما بين 30 50 سنة؛
- ✓ نسخة أصلية من الدراسة التقنية–الاقتصادية، مرفقة بفواتير شكلية للتجهيزات أو العتاد،إضافة إلى شهادة تقديرية للتامين؛
- ✓ نسخة من شهادة الميلاد رقم (12)؛
- ✓ نسخة من بطاقة الإقامة؛
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف سارية المفعول؛
- ✓ نسخة من شهادة التكوين أو شهادة معادلة تثبت التأهيل؛

يقوم المكلف بدراسة ملفات القروض المدعمة في البنك بالتأكد من توفر جميع الوثائق اللازمة في الملف المحول من الصندوق، وعند ثبوت أي نقص أو خطا أو أي تحفظ أخر، يمكن إرجاع الملف في أجل لا يتجاوز 15 يوما لأجل رفع التحفظات تم إرساله مرة أخرى للبنك.

يتقدم بعد ذلك صاحب المشروع لوكالة البنك الوطني الجزائري بغرض الحصول على الموافقة البنكية، حيت يجب على البنك منح الموافقة بعد دراسة الملف في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ تحويله من الصندوق إلى وكالة البنك، حيت يتم منح نسخة أصلية من الموافقة البنكية إلى الصندوق، ونسخة إلى صاحب المشروع ونسخة تبقى بحوزة البنك.

بمجرد حصول الصندوق على الموافقة البنكية، يطلب من صاحب المشروع أن يتم الملف التالي:

- ✓ نسخة من عقد الإيجار لمدة سنتين قابلة للتجديد أو عقد ملكية باسمه أو أية وثيقة أخرى؛
- ✓ نسخة من السجل التجاري أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فلاح؛
- ✓ نسخة من تصريح بالوجود أو بطاقة الضرائب؛
- ✓ محضر معاينة محل النشاط، معّد من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، صالح لجميع الاختصاصات باستثناء النشاطات غير المستقرة؛
- ✓ نسخة من عقد انخراط صاحب المشروع في صندوق الضمان طيلة فترة القرض البنكي؛

- ✓ نسخة من مقرر منح الامتيازات في مرحلة إنجاز المشروع تمنح من قبل الصندوق؛
- ✓ نسخة من الفواتير الشكلية المحيّنة للتجهيزات أو المعدات الجديدة وبيانات التأمين التقديرية باحتساب جميع الرسوم.

يقوم صاحب المشروع بفتح حساب جاري لدى البنك الوطني الجزائري من أجل دفع مبلغ المساهمة الشخصية للقرض المقدرة بين (1-2 %) من مبلغ الفاتورة، وكذلك لتحويل مبلغ السلفة الغير مكافأة ل CNACالمقدرة بين (28 و29%) من مبلغ الفاتورة

- يتم منح مبلغ القرض على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري لولاية بسكرة على مرحلتين:

1-المرحلة الأولى: يتم منح الموافقة البنكية كما تم ذكره سابقا للمستفيد حسب النموذج الموضح لاحقا.

بعد دراسة الملف الذي يتقدم به ممثل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة للبنك والتأكد من صلاحية شهادة القابلية من حيت تاريخ إصدارها، وكذلك التأكد من عدم استفادة صاحب المشروع من قرض مماثل من إحدى هيئات الدعم التي وضعتها الدولة، يقوم موظف البنك بإنشاء اتفاقية الاستثمار بين البنك والمستفيد حيت يمضي عليها الطرفان وتسجل لدى مصالح الضرائب وتوضح فيها كامل شروط القرض ومبلغه وأطرافه ليتم منح شيك بنك لصالح الممول الذي اختاره المستفيد بمقدار 10 %من مبلغ الفاتورة الشكلية عند تقديم المستفيد الوثائق التالية:

- ✓ عقد كراء لمحل من أجل ممارسة النشاط لمدة عامين قابلة للتجديد أو عقد ملكية باسم المستفيد حيت يعفى من هذا الأمر أصحاب المهن المتنقلة؛
- ✓ نسخة من السجل التجاري أو بطاقة حرفي مصادق عليها؛
- ✓ نسخة من التصريح بالوجود أو الرقم التعريف الجبائي NIF؛
- ✓ محضر معاينة المحل من قبل مرافق المستفيد؛
- ✓ نسخة من القانون الأساسي في حالة المؤسسة شخص معنوي؛
- ✓ نسخة أصلية من عقد الانخراط في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض طيلة مدة القرض؛
- ✓ نسخة أصلية من مقرر منح الامتيازات الجبائية خلال فترة الإنشاء؛
- ✓ فاتورة شكلية باسم المستفيد للآلات والمعدات المراد اقتنائها؛
- ✓ نسخة من وصل المساهمة الشخصية؛
- ✓ تعهد والتزام برهن العتاد من قبل موثق معتمد؛
- ✓ الأمر بالسحب بنسبة 10 % مقدم من الصندوق الوطني للتامين عن البطالة للبنك.

2-المرحلة الثانية:تمنح وكالة البنك الوطني الجزائري شيك بنك بمقدار 90% لصالح الممول عند تقديم المستفيد الوثائق التالية:

- ✓ فاتورة نهائية للمعدات والأدوات تقدم من قبل الممول؛
- ✓ شهادة توفر العتاد؛
- ✓ الرهن الحيازي للمعدات والأدوات من قبل موثق معتمد أو تعهد الممول برهن المركبة لصالح البنك الوطني الجزائري بالدرجة الأولى في حالة وجود فاتورة لمركبة منتقلة حيت يجب ظهور عبارة مرهون لفائدة البنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتامين عن البطالة في البطاقة الرمادية، وقد يتكفل البنك بمصاريف الموثق حسب المبلغ المخصص في الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع وتبعا للأمر بالسحب الذي يمنحه الصندوق؛
- ✓ فاتورة تأمين ضد كل المخاطر للعتاد مع تفويض لصالح البنك الوطني الجزائري بالدرجة الأولى والصندوق الوطني للتامين عن البطالة بالدرجة الثانية حيت يتكفل البنك بتسديد مبلغ فاتورة التامين حسب المبلغ الموضح في الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع وأي زيادة عن ذلك يتحملها المستفيد ويتعهد بتجديدها سنويا؛
- ✓ الأمر بالسحب بنسبة 90% مقدم من الصندوق الوطني للتامين عن البطالة للبنك؛
- ✓ يمكن أن تتضمن الدراسة التقنية الاقتصادية مبلغا خاصا بالمواد الأولية في بعض الأنشطة، وفي هذه الحالة أيضا يجب الترخيص من قبل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بمنح أمر بالسحب خاص بالمواد الأولية قبل منح شيك البنك بهذا المبلغ لصالح الممول أيضا؛
- ✓ سندات لأمر حسب نموذج البنك ممضية من قبل العميل بعدد الأقساط التي سيتم دفعها.

بعد حصول الممول على الشيك الثاني يمضي على وصل استلام الشيك ويضع ختمه، ويرجعه المستفيد للبنك حيت يتحصل هذا الأخير بعدها على جدول الاهتلاك الزمني للإقساط ويمضي على نسخة منه كتأكيد على استلامه نسخة منه ومعرفته لمبلغ وتواريخ دفع الأقساط وهنا تنتهي مراحل عملية منح القرض لدى البنك.

ثالثا: نموذج عن منح قرض استثماري لمؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

إن الحصول على تمويل متوسط الأجل من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة في صيغة التمويل الثلاثي (صاحب المشروع-الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية بسكرة-البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة) كما

أشرنا سابقا، يبدأ أولا لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حيت تبدأ فكرة المشروع الأولى، لتتجسد العملية على أرض الواقع لدى البنك أين يتم منح القرض.

وفيما يلي عمل لمشروع حقيقي تم تقديمه من قبل الصندوق للبنك، حيت تقدمت صاحبة مشروع دور حضانة أطفال بعد قبول ملفها لدى CNAC، وتحويله إلى وكالة البنك الوطني الجزائري لبسكرة لتمويله، طالبة الحصول على الموافقة البنكية حسب ما طلبه منها مرافقها ومستشارها المنشط في الصندوق.

طلبت منها المكلفة بالدراسات في البنك أن تمنحها نسخة من الاعتماد ، ونسخة من رقم التعريف الجبائي قصد ملأ معلومات معينة خاصة بها في الإذن باستشارة مركزية المخاطر لدى بنك الجزائر والتي يجب عليها أن تطلع عليها تم تضع إمضائها و ختمها عليها ، ليتم إرسالها إلى مركزية المخاطر، حيت تبين حسب رد هذه الأخيرة أنها لم تستفد سابقا من أي قرض لدى أي بنك من البنوك الجزائرية، وعليه تم منحها نسخة أصلية من الموافقة البنكية وتم إرسال نسخة أخرى إلى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بغرض إتمام الإجراءات اللازمة لديه حيت قدر مبلغ القرض الإجمالي ب:7.493.600.00 دج، و مبلغ السلفة الغير مكافأة ب:2.098.208.00 دج أما مبلغ القرض البنكي فقدر ب: 5.245.520.00دج حسب ما تم وضعه في الموافقة البنكية في حين قدر مبلغ المساهمة الذاتية للمستفيدة من التمويل ب:149.872.00دج

بعد منح الموافقة البنكية طلب من صاحبة المشروع إحضار ملف بغرض الحصول على الشيك الأول والذي يقدر بنسبة 10 %من مبلغ الفاتورة الشكلية، حيت طلب منها إحضار الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي موجه إلى مدير البنك الوطني الجزائري لوكالة بسكرة، حيت تحدد فيه مبلغ القرض البنكي ونوع المشروع الذي ترغب في إنشائه؛
- ✓ نسخة مصادق عليها من عقد الكراء لمدة سنتين قابلة للتجديد، حيت قامت صاحبة المشروع بإحضار عقد لمدة 5 سنوات تجنبا لتكرار نفس الإجراء بعد سنتين، وكذلك لقدرتها ماديا على تكاليف الكراء؛
- ✓ نسخة من الاعتماد كون مشروع دور الحضانة من المهن الحرة التي تتطلب وجود اعتماد من قبل الولاية لممارسة هذا النشاط؛
- ✓ نسخة من تصريح بالوجود ورقم التعريف الجبائي المقدم من مصالح الضرائب؛
- ✓ محضر معاينة مقر دار الحضانة والتصريح بمطابقته للشروط الضرورية كالإنارة والكهرباء والمساحة المناسبة لمباشرة النشاط، يقدم من قبل المرافق للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ✓ نسخة أصلية من عقد الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الموجهة لأصحاب المشاريع للبطالين 30-50 سنة، حيت تم اكتتاب صاحبة المشروع ودفعها لمنحة التأمين دفعة واحدة، وتبقى

سارية المفعول على طول فترة القرض حيت قدر مبلغ الاشتراك ب: 91.796.60دج أي بنسبة 0.35% من مبلغ القرض؛

- ✓ نسخة أصلية من مقرر منح الامتيازات الجبائية في مرحلة الإنشاء؛
- ✓ فواتير شكلية أولية، حيت قدمت صاحبة المشروع فاتورة شكلية لمعدات وأدوات بقيمة 4.429.737.00دج، وفاتورة لمركبة من أجل نقل الأطفال بقيمة 2.704.080.00دج؛
- ✓ وصل المساهمة الشخصية في حساب المعنية المفتوح خصيصا من اجل منح القرض لدى وكالة البنك الوطني الجزائري لولاية بسكرة، حيت قدر مبلغ المساهمة ب 149.872.00 دج؛

بعد التأكد من دخول مبلغ السلفة الغير مكافأة في حساب المستفيدة، تم منحها الشيكين الأولين والمقدرين ب نسبة 10%من مبلغ كل فاتورة على حدا، حيت يمنح كل شيك بنك لأمر المورد الذي منح الفاتورة، مقابل توقيعه على أمر الاستلام كتأكيد للبنك على أنه استلم شيكاته، كما يطلب من مورد المركبة بان يتعهد عند إصدار الفاتورة النهائية بأن تظهر عليها عبارة مرهون لفائدة البنك الوطني الجزائري بالدرجة الأولى.

وللحصول على الشيكين المقدرين بنسبة 90% من مبلغ الفواتير، طلب من صاحبة المشروع إتمام الوثائق التالية:

- ✓ نسخة من الشيكين الأولين المقدرين ب 10%، ممضي عليهما من قبل المورد كتأكيد منه على الاستلام؛
- ✓ فاتورتين نهائيتين، واحدة للعتاد والأخرى للمركبة، حيت يجب أن يكون مبلغهما مساويا للمبلغ الأولي الذي وضع في الفاتورة الشكلية، وفي حالة وجود أي زيادة تقل عن 10 %من مبلغ الفاتورة الأولي يمكن للمستفيد أن يتحمل الفارق وتتم الإجراءات بصفة عادية؛
- ✓ شهادة توفر العتاد والمركبة تقدم من قبل المورد؛
- ✓ الرهن الحيازي للمعدات والأدوات حيت يتم إنشاءه من قبل موثق تختاره صاحبة المشروع وتدخل مصاريف العقد في مبلغ القرض، حيت يشترط أن ينص العقد على رهن المعدات والأدوات لفائدة البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة بالدرجة الأولى، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالدرجة الثانية
- ✓ تعهد مورد المركبة كتابيا بظهور عبارة مرهون في البطاقة الصفراء لفائدة البنك الوطني الجزائري من أجل إتمام استخراج وثيقة البطاقة الرمادية بعبارة مرهون لاحقا؛
- ✓ الإذن بسحب صك مصرفي ب 90% من قبل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة؛

- ✓ وثيقة تأمين ضد مختلف الأخطار مع تفويض لصالح البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة بالدرجة الأولى؛
- ✓ الإمضاء على سندات لأمر حسب نموذج يضعه البنك، حيث يظهر كل سند مبلغ الأقساط الواجب سدادها عند تاريخ كل استحقاق.

بعد إحضار صاحبة المشروع لهذه الوثائق كاملة تم تسليمها الشيكين بمبلغ 90%من الفاتورة النهائية لأمر كل مورد،مع إرجاعها لوصل الاستلام الممضي عليه مع تحديد تاريخ استلامه، ولزيادة الحرص على السير السليم لعملية منح القرض من الضروري التأكد من وجود الضمانات التالية قبل منح الشيك الثاني:

- ✓ عقد الرهن الحيازي للمعدات والأدوات؛
- ✓ اتفاقية القرض البنكي مسجلة لدى مصالح الضرائب؛
- ✓ السندات لأمر البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة؛
- ✓ عقد الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض؛
- ✓ نسخة من البطاقة الرمادية مع وجود عبارة مرهون لفائدة البنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتامين عن البطالة (يتم استخراجها لاحقا بعد منح الشيك الثاني).

بعد ذلك تم استدعاء المستفيدة لاستلام جدول اهتلاك القرض البنكي، حيث قامت المكلفة بدراسة هذا الملف بالتوضيح لها لمبلغ الأقساط وتاريخ استحقاق كل قسط خلال مدة 5 سنوات، حيث يمنح للمستفيدين من القروض المدعمة من قبل الدولة فترة إرجاء للسداد تقدر ب 3 سنوات، كما تم التأكيد لصاحبة المشروع على ضرورة تجديد وثيقة التأمين سنويا ضد كل المخاطر مع تفويض لصالح البنك بالدرجة الأولى.

وتعتبر هذه الخطوة أخر مرحلة لسير عملية منح قرض استثماري في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لدى البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني:تقييم نشاط البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

لتقييم نشاط البنك الوطني الجزائري في تمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وجب علينا القيام بتحديد حجم الملفات الممولة خلال فترة معينة لنبين بعد ذلك دور البنك في تقديم الدعم اللازم لها

أولا: عدد الملفات الممولة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة 2010-2018

سنتطرق إلى عدد الملفات التي قام البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة بتمويلها بالتوازي مع الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2018، ويمكن توضيح الإحصائيات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15):تطور عدد الملفات الممولة من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار CNAC**الوحدة** (مليون دينار جزائري)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الملفات	44	63	58	48	73	64	21	10	8
المبالغ الممنوحة	22.510	29.124	22.623	26.934	73.561	68.508	51.622	24.899	1.47

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات سنوية للبنك

الشكل رقم(4): تطور عدد الملفات الممولة من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار CNAC

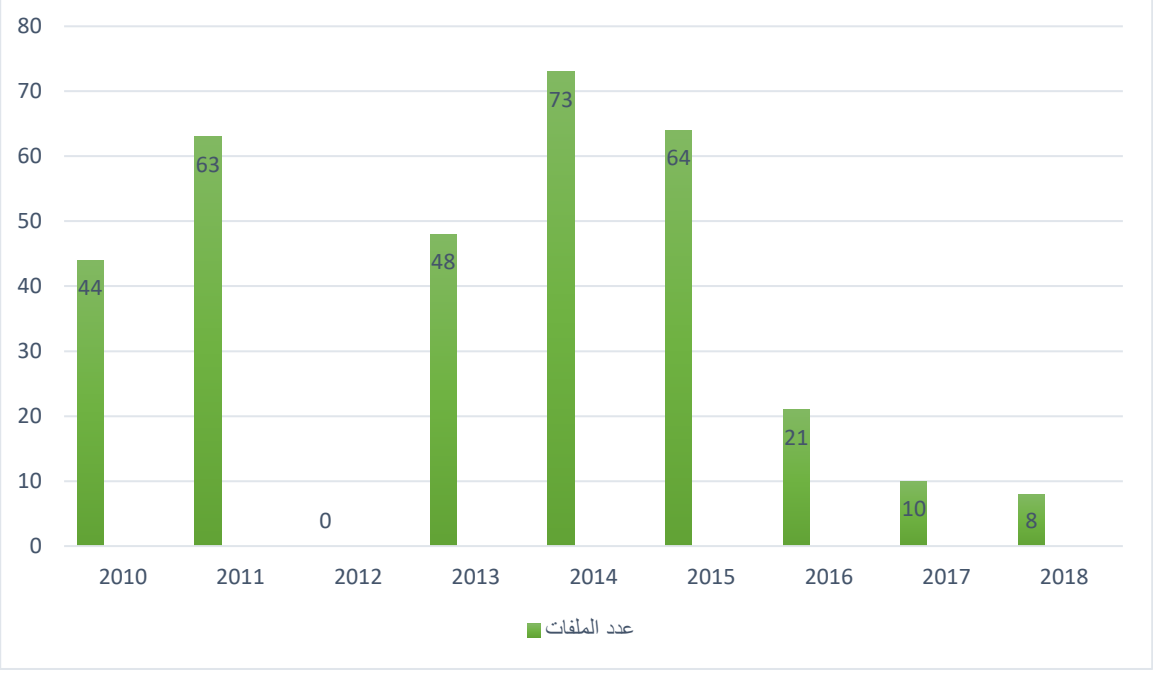

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول السابق

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن عدد الملفات التي مولتها وكالة البنك الوطني الجزائري لبسكرة تميزت بالتذبذب من سنة 2010 إلى 2013، حيت انتقل عدد الملفات الممولة من 44 إلى 48 ملف ليرتفع سنة 2014 إلى 73 ملف ممول نظرا للتسهيلات التي وضعتها الدولة من أجل تشجيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليشهد عدد الملفات تراجعا ابتداء من سنة 2015 وفي سنتي 2017 و2018 سجلت وكالة البنك الوطني الجزائري بسكرة انخفاضا كبيرا في عدد الملفات الممولة ويرجع ذلك لكون معظم المشاريع التي يتقدم بها الشباب لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة متعلقة بالأنشطة المتنقلة على غرار كراء السيارات والمهن التي تستوجب توفر العربات ونظرا لقيام الحكومة بالتجميد المؤقت لهذا النوع من المشاريع ولهذا تم انخفاض طلبات التمويل لديه المستهدفة من قبل الشباب وبالتالي قلة عدد الملفات.

ثانيا:دور البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يلعب البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة دور المجسد لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ويقتصر دور الوكالة على:

- ✓ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منح القروض المدعمة للمؤسسات الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين البطالة بدون هدف تحقيق الربح كون هذا النوع من القروض بمعدل فائدة مخفضة بنسبة 100% ولا يستفيد البنك إلا من عمولة تسيير الملف المقدرة بنسبة 0.5% من مبلغ القرض؛
- ✓ جميع الملفات التي تصل لوكالة البنك الوطني الجزائري يتم تمويلها ولا يمكن رفضها إلا في حالة نقص بعض الوثائق أو وجود خلل فيها وذلك في حالات نادرة جدا؛
- ✓ سهولة تمويل البنك لهذه المشاريع كون دراسة الجدوى تتم على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولا يتحمل البنك مخاطرة كبيرة في تمويلها نظرا لتغطية صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض لنسبة 70% من المبلغ حالة عدم قيام المستفيد من القرض بالسداد؛
- ✓ توجه هذه القروض لشراء تجهيزات جديدة وبالأخص شراء المواد الأولية الخاصة لتمويل مرحلة الإنشاء؛
- ✓ تقديم الاستشارة المالية والقانونية لهذه المؤسسات.

خلاصة الفصل الثالث:

تم التطرق خلال هذا الفصل إلى دور البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيت بدأنا بإعطاء لمحة قصيرة عن الوكالة مبينين أهم وظائفها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، ولإسقاط الجانب النظري عن التطبيقي قمنا بدراسة نموذج لملف قرض موجه لإنشاء دار حضانة أطفال على مستوى ولاية بسكرة،موضحين بذلك مراحل عملية سير ملف القرض على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وعند وصوله لوكالة البنك الوطني الجزائري والتي تتم على مرحلتين، وما تم استنتاجه هو أن البنك يلعب دورا مهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة كون مرحلة التمويل ومنح القرض تتم على مستواه وبنسبة مساهمة تعد الأكبر حسب الدراسة التقنية الاقتصادية والتي قدرت ب 70 % من إجمالي مبلغ القرض.

خاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا هذه حول دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الدولة –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة– أصبحنا متأكدين بأن هذه المؤسسات تلعب دورا هاما و تساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام وخلقها لقيمة مضافة ومساهمتها في التخفيف من البطالة، حيث حاولنا في البداية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير لنتطرق بعد ذلك لتعريفها حسب الاتحاد الأوروبي والجزائر حيث لوحظ وجود تشابه كبير في التعريف بينهما نظرا لكون التعريف الجزائري مستمد من الأوروبي.

كما تعرفنا على البعض من خصائصها وأهميتها بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر ايجابي وتلعب دورا جوهريا في عملية تنشيط الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة، تم تطرقنا بعدها للأشكال التي تأخذها هذه المؤسسات وأهم المشاكل والتحديات التي تواجهها أبرزها مشكلة التمويل التي تعترضها بصفة أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبرى، نظرا لعدة اعتبارات كارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها مما يجعل البنوك تعزف عن إقراضها.

كما قمنا بالتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تتبع إحصائيات زمنية عن تطورها تم إبراز مساهمتها في الاقتصاد الجزائري حيث تبين أنها تعمل على خلق مناصب شغل وتساهم في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات كما تعمل على خلق قيمة مضافة وتنشيطها لعملية التصدير خارج قطاع المحروقات، ومن اجل النهوض اكثر بهذا القطاع خصته الجزائر باهتمام كبير، من خلال توفير مجموعة من هيئات الدعم تسعى لمرافقة حاملي المشاريع وتقديم التمويل اللازم لهم،وقد اقتصرنا في دراستنا على الصندوق الوطني للتامين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كونهما الأكثر استقطابا من قبل الشباب.

وفي الأخير ارتكزت دراستنا التطبيقية على البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة باعتباره مرافق للشباب البطال في إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت نجاحها في العديد من المجالات.

1-اختبار فرضيات الدراسة:

- ✓ تقدم البنوك الجزائرية قروضا خاصة توجه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمزاولة نشاطها، حيث يعتبر التمويل المصرفي أهم المصادر المتاحة أمام حاملي المشاريع المدعمة من قبل الدولة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- ✓ تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري لبسكرة بتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وذلك لتنفيذ السياسة المسطرة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2-نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا هذه للنتائج التالية:

أ-**النتائج النظرية:** ونلخصها فيما يلي:

- ✓ لعبت المؤسسات الصغيرة المتوسطة دورا كبيرا في تحسين اقتصاد الدول المتقدمة والنامية بما فيها الجزائر
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل والتقليل من نسب البطالة.
- ✓ عملت الجزائر على إنشاء هياكل دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت مساهمتها في مرافقة الشباب لتجسيد مشاريعهم على ارض الواقع.
- ✓ يعتبر مشكل التمويل من أكبر العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبداية نشاطها.
- ✓ تواجه البنوك الجزائرية تحديات كبيرة من اجل تقديم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قلة الضمانات المقدمة والمخاطر التي تنجم عن نقص خبرة مسيري هذه المؤسسات.

ب-النتائج التطبيقية: ونلخصها فيما يلي:

- ✓ من واقع الإحصائيات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن هناك تمركز لهذه المؤسسات حول مناطق جغرافية معينة حيت تتركز بنسبة كبيرة في الشمال نظرا لتوفر الخدمات والهياكل القاعدية الملائمة في شمال الوطن.
- ✓ يعد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم الهياكل الداعمة التي وضعتها الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة.
- ✓ معظم تمويلات البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجهة لمشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- ✓ بالرغم من النقائص الموجودة على مستوى كل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والبنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة خاصة فيما يتعلق بالبيروقراطية إلا أنهما ساهما في مرافقة الشباب وتقديم الدعم اللازم لهم لإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة ومتابعتهم في بداية نشاطهم.

3-التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة نحاول تقديم بعض التوصيات والاقتراحات:

- ✓ ضرورة التخفيف من البيروقراطية الإدارية بين الهيئات التي تدعم هذا النوع من المؤسسات من خلال تخفيف الإجراءات الإدارية المفروضة على الشباب لتجسيد مشاريعهم في الوقت المناسب.
- ✓ ضرورة إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ مواصلة اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات وتقديم الدعم اللازم لها ومنح تحفيزات لحاملي هذه المشاريع كالإعفاءات الجبائية المقدمة لها في السنوات الأولى من بداية نشاطها وضرورة تمديدها حتى البدء الفعلي في العمل وتحقيق الأرباح.
- ✓ ضرورة استفادة مسيري هذه المؤسسات من التكوين اللازم للرفع من مستوى الكفاءة في تسييرها وكذلك استفادتهم من خبرات المؤسسات الأخرى.
- ✓ تنويع أساليب التمويل لدى البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من الضمانات المطلوبة.
- ✓ التكيف مع متطلبات العولمة وضرورة تشجيع قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة مسايرة للتكنولوجيات الحديثة.
- ✓ تشجيع الدولة للإنتاج المحلي من خلال تقليصها لعمليات الاستيراد، حيث يجب منع استيراد أي منتوج يمكن صنعه محليا وبالتالي تشجيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد سوق لتصريف منتجاتها.

4-أفاق البحث:

حاولنا في هذه الدراسة الإلمام بموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك بالتعاون مع هيئات الدعم التي وضعتها الدولة الجزائرية في العديد من الجوانب، إلا أن مجال البحث في هذا الموضوع مازال واسعا خاصة مع زيادة تركيز الحكومة عليه مؤخرا واعتمادها عليه للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب إجراء أبحاث جديدة عليه ولهذا نقترح هذه المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية:

- ✓ دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ دور صيغ التمويل الإسلامي المستحدثة مؤخرا لدى البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ مدى فعالية التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-أبو عيد قاسم موسى،عفانة جهاد عبد الله،**إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.

2-الجبالي حمزة، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الأسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016.

3-الشميمري احمد، المبيريك وفاء،**مبادئ ريادة الأعمال**، دار العبيكان للنشر،الرياض،2015.

4-العبادي سمير، **المشروعات الصغيرة الممولة** وأثرها **التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2015.

5-الأشقر نزار، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسات الجدوى وتنظيم الحسابات والتسويق**، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2015.

6-الشباني وليد محمد، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، العبيكان للنشر، الرياض،السعودية،2014.

7-العساف احمد عارف وآخرون، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

8-بن صابر بن عزوز، **نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

09-حساني رقية، خوني رابح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000.

10-خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر، 2013.

11-خليل محمد، محمد محمود،**المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة**، دار حميترا للنشر والترجمة، الجزء الأول، بدون بلد النشر،2018.

12-سيد عبد النبي محمد، **إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز**، وكالة الصحافة العربية للنشر، بدون بلد النشر،2019.

13-شاهين محمد، **سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات**، دار حميترا للنشر والترجمة، بدون بلد النشر، 2017.

14-صقر خلف، محي أحمد، **المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.

15-علي سيد إسماعيل، **الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.

16-عمر أيمن علي، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

17-عبد الباقي إبراهيم إسماعيل، إدارة البنوك التجارية، المنهل للنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2016.

18-فضيل نادية، **شركات الأموال في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة 03، بن عكنون الجزائر، 2008.

19-كافي مصطفى يوسف، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

20-كافي مصطفى،**اقتصاديات البيئة**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013.

21-مالكوم شارلوت،**إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ترجمة طارق عبد الباري وآخرون،المكتبة الأكاديمية مصر،2009.

22-نظير هنادي،**إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

23-هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

24-هاشم صلاح، **الحماية الاجتماعية للفقراء**، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، 2018.

<u>الأطروحات والرسائل الجامعية:</u>

1-العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري،قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

2-بن ويراد أسماء، **حماية المساهم في شركة المساهمة**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

3-جرفي زكريا، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2020/2019

4-حداد بختة، **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008

5-حديد رامي،**البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015/2014.

6-لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013/2012.

7-مهني أشواق، **مساهمة ممارسات وظيفة الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018/2017.

8-نصيرة عقبة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2015/2014.

9-عزيز سامية، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر،2014/2013.

10 -عماري جمعي، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012/2011.

11-غقال الياس، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

12-قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات فينالاب**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 2012/2011.

13-يزغش كاميليا، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التوجهات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة** والمتوسطة، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

المقالات والأبحاث والدوريات:

1-السبتي وسيلة، حجاب عيسى، **آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017.

2-الشاذلي نورالدين، ختال هاجر، **النظام القانوني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،** مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، 2018.

3-اوبختي نصيرة، بوجنان التوفيق، **دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تلمسان**-مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المركز الجامعي، مغنية، تلمسان، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2020.

4-أبو رمان جمانة بشير، **أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع في المصارف الإسلامية الأردنية**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الطائف السعودية، مجلد 10، العدد الثالث، 2018.

5-العلواني عديلة وآخرون، **دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الغير نفطية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017.

6-المغايرة نبيل محمد كريم، **شركة التوصية بالأسهم وأحكامها بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد الخامس، العدد 02، 2009.

7-الدحيات عماد عبد الرحيم،**نظرات في التنظيم القانوني لشركة التوصية البسيطة في قانون الشركات الإماراتي،** مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة الإمارات العربية المتحدة،المجلد 07، العدد01، 2018.

8-العطار نوري خانم كاكة حمة،العلي علي حميد هندي، **إدارة المخاطر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**-مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 05، 2019.

9-بونوة شعيب، سحنون سمير،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر،يومي 17 و 18 افريل 2006.

10-بن عمر أسيا، منصور أحلام، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووسائل دعمها**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017.

11-بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

12-بوسنة كريمة، **دور البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد الثامن، 2016.

13-بريبش السعيد، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر العدد الثاني عشر،2007.

14-براجي صباح،عمران الزين، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر في الاقتصاد الريعي 2000-2014**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد الأول، 2018.

15-براشن عماد الدين، عبد الرحمان ياسر، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-الواقع والتحديات**- مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث،2018.

16-بن شنهوا فريدة، بن يوب لطيفة، **تقييم تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب- دراسة حالة ولاية تلمسان**-الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2011/2010، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011.

17-بن قطاف احمد، فيشوش حمزة،**المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011.

18-بابا حامد كريمة، مكاوي الحبيب، **البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد الثاني، 2017.

19-بن يمينة كمال، تواتي خديجة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-الواقع والتحديات**-الملتقى الوطني حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014.

20-برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

21-بوشارب ناصر، موساوي الهام، **تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع السنوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية -دراسة حالة ولاية سطيف**-مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثالث، 2015.

22-بوحفصي عبد الله، **هيئات دعم التشغيل في الجزائر-مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة 2017/2002**، مجلة الحوار الفكري، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر،العدد 11، 2016.

23-بن عبد الفتاح دحمان وآخرون، **إستراتيجية الجزائر في علاج البطالة-مقاربة قياسية ادرار نموذجا**-مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ادرار، الجزائر، العدد السادس، 2016.

24-تلي سيف الدين، **تقييم دور هياكل التمويل والدعم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة انساج وكناك في الفترة 2016/2002**، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2019.

25-تيماوي عبد المجيد، **المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011.

26-حميداتو محمد الناصر، غربي العيد، **إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،يومي 18 و19 افريل 2012.

27-حرب بيان، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-التجربة السورية-** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 22، العدد الثاني، 2006.

28-خير الدين جمعة، أنفال نسيب، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003-2018**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد01، 2019.

29-خياري زهية، مزغيش محمد،**واقع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات الجزائرية -دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة**-مجلة أبحاث اقتصادية واجتماعية ،جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 13، العدد الثاني، 2019.

30-دحمان محمد علي، غيلاني عبد السلام، **سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول-دراسة حالة ولاية عين تموشنت**-مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، 2018.

31دربال سهام، **الإطار القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة في الجزائر حسب تعديلات 2015**، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 23 ،2018.

32-طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد 05، العدد 01، 2019.

33-عزايزية سارة، قتال عبد العزيز، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**،الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017.

34-غزيل محمد محمود، مراكشي عبد الحميد، **دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية-دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية**-مجلة الباحث، جامعة غرداية،العدد16، 2016.

35–قروش عيسى، **أهمية ومساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في نشاطات الابتكار**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،جامعة المسيلة،المجلد الخامس، العدد 02، 2018.

36–لعمور رميلة، معراج هواري، **آلية إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد من تنميتها وتطورها**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، يومي 06 و07 ديسمبر 2017.

37–لقرع فايزة، عبد العزيز طيبة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 20، 2019.

38–مسعودي زكريا وآخرون، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يوم 18 و19 افريل 2012.

الجرائد الرسمية:

1–**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

2–**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 06 مارس2011

مواقع الانترنت:

1-www.midipi.gov.dz

2-WWW.CNAC.DZ

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

01-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°17، octobre 2012.

02-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°,21، avril 2013.

03-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°,22، avril 2014.

04-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°24، avril 2015.

05-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°26، mai 2016.

06-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°28، mai 2017.
07-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°30، mai 2018.
08-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°32، novembre2018.
09-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°33، avril 2019.
10-ministère de l’industrie et des mines، bulletin d’information statistique de la PME، N°34، avril 2019.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère du Travail de l'Emploi et la Sécurité Sociale.
Caisse Nationale d'Assurance Chômage

CNAC

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

ولاية : بسكرة
وكالة : بسكرة
شهادة رقم : 07201500671

شهادة القابلية و التمويل لدى جهاز دعم إحداث و توسيع النشاطا ت من طرف البطالين البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة

تعريف المؤسسة :

اسم أو التسمية الاجتماعية للمؤسسة: [redacted]
عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي) : بسكـــرة – بسكـــرة
البلدية: بسكـــرة الولاية : بسكـــرة
الصيغة القانونية : **شخص طبيعي**
النشاط : **دور الحضانة**

تعريف .صاحب أو أصحاب المشروع:

الاستثمار المنجز من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المبينين أدناه:

صاحب المشروع 1

اللقب : [redacted] الاسم : [redacted]
اللقب الأصلي للمرأة : /
تاريخ الازدياد : [redacted] مكان الازدياد - البلدية : بسكـــرة الولاية : بسكـــرة
العنوان [redacted] بسكـــرة - بسكـــرة

صاحب المشروع 2

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 3

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 4

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع المسيّر :

اللقب : [redacted] الاسم : [redacted]
اللقب الأصلي للمرأة : /
تاريخ الازدياد : [redacted] مكان الازدياد - البلدية : بسكـــرة الولاية : بسكـــرة
العنوان : [redacted] بسكـــرة - بسكـــرة

الملحق رقم(01): شهادة القابلية والتمويل

CAISSE NATIONALE D'ASSURANCE CHOMAGE
DIRECTION WILAYA DE BISKRA

ANTENNE: BISKRA

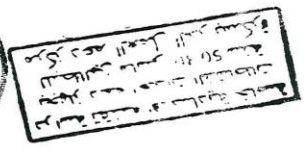

ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE

NOM ET PRENOM :	[redacted]
N° DU DOSSIER :	[redacted]
INTITULE DU PROJET :	GARDERIE D'ENFANTS ET CRECHES
FORME JURIDIQUE :	Personne physique
DOMAINE D'ACTIVITE :	SERVICES NON MARCHANDS
LOCALISATION :	BISKRA
ZONE :	SUD
BANQUE :	BNA

الملحق رقم(02): الدراسة التقنية والاقتصادية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــــــــة بسكـــــــــرة
مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن

قرار رقم 2156 مؤرخ في 2016/07/10
يتضمن الترخيص لفتـــح روضـــة أطفـــــال
المسمـــاة روضـــة [redacted] لفـائدة السيـدة :
الكـائن مقرهـــا بتجزئة العالية
بلدية بسكرة [redacted]

إن والي ولاية بسكـــــــرة

-بمقتـــضى الأمـــــــر رقـــم :66 /156 المـــؤرخ في:1966/06/08 المتضمـــن قانـــون العقـــوبات المـعدل والمتمـــم.
-بمقتـــضى الأمـــــر رقـــم:75 /59 المؤرخ في:25 /1975/09 المتضمـــن القانـــون التجـــاري المعـدل و المتمـم.
-بمقتـــضى الأمـــــر رقـــم: 58/75 المؤرخ في:26 /1975/09 المتضمـــن القانـــون المـــدني المعـدل و المتمـــم.
-بمقتـــضى القانـــــون رقـــم:11/83 المؤرخ في:1983/07/02 المتعلـــق بالتأمينـــات الاجتماعيـة المعـدل و المتمـــم.
-بمقتـــضى القانـــــون رقـــم:09/84 المؤرخ في:1984/02/04 المتضمـــن التنظيـم الإقليـمي للبـلاد المـعدل والمتمـــم.
-بمقتـــضى القانـــــون رقـــم: 05/85 المؤرخ في 1985/02/16 المتعلـــــق بحمايـة الصحـة وترقيتـها المعـدل والمتمم.
-بمقتـــضى القانـــــون رقـــم: 04/08 المؤرخ في 2008/01/23المتضمـــــن القـــانون التوجيـــهي للتربيـــة الوطنيـــة.
-بمقتـــضى القانـــــون رقـــم: 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلـــــــــــــــــق بالبلـــــــــــــــدية.
-بمقتـــضى القانـــــون رقـــم: 07/12 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلـــــــــــــــــق بالولايـــــــــــــة.
-بمقتـــضى القانـــــون رقـــم: 08/15 المؤرخ في 2008/07/20 الـــذي يحـــدد قـــواعد مطـــابقة البنايات و إتمام انجازها.
-بمقتـــضى المرســـوم الرئاســـي المـــؤرخ في 2015/07/22 المتضمن تعيين السيد/حميد حميدو واليا لولاية بسكـــــــرة.
-بمقتضى المرسوم التنفيـذي رقـم: 215/94 المؤرخ في 1994/07/23 المحدد لأجهـــزة الإدارة العـامة في الولايـــة و هيـاكلهـــا.
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 287/08 المؤرخ في 2008/09/17 المحدد لشروط إنشاء مؤسسات و مراكز استقبال الطفولة الصغيرة وتنظيمها وسيرها و مراقبتها.
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم :128/10 المؤرخ في:28/04/ 2010 المتضمن تعديل تنظيم مصالح مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن للولاية.
-بناء على المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 2014/04/03 المحدد لكيفيات سير مؤسسات و مراكز الطفولة الصغيرة ومراقبـــتها.
-بناء على القرار رقم 776 المؤرخ 2016/03/20 المتضمن تحديد اللجنة الخاصة بدراسة طلبات الترخيص بإنشاء مؤسسات و مراكز استقبال الطفولة الصغيرة.
-بـــناء على طلب السيدة : [redacted] المؤرخ في 2015/10/20 المتضمن طلب الترخيص لفتح روضة أطفـــــال.
-بناء على محضر المعاينة رقم 172 المؤرخ في 2015/12/16 المتضمن الرأي الايجابي للجنة الولائية المكلفة بمعاينة مقرات ومراكز إستقبال الطفولة الصغيرة حول ملائمة المقر لاستغلاله في ممارسة نشاط روضة للأطفال.
- بناء على محضر اجتماع اللجنة الولائية المكلفة بدراسة ملفات طلبات الترخيص بإنشاء مؤسسات و مراكز استقبال الطفولة الصغيرة رقم 42 المؤرخ في 2016/05/23 المتضمن إبداء الرأي بالموافقة.

الملحق رقم(03): نسخة من الاعتماد

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
SOCIETE PAR ACTIONS Au capital 41.600.000.000
Siège Social: 8, Bd. Ernesto Che Guevara ALGER
AGENCE DE BISKRA [redacted]
N/REF : Engis/A[redacted]/2016

BISKRA Le 12/07/2016

M: [redacted]
RUE [redacted]
EDDINE N°1 W DE BISKRA 07000

Objet : A/S de votre demande de financement
D'une micro entreprise «GARDERIE D'ENFANTS ET CRECHES »

Monsieur,

En réponse à votre demande de financement du 05/01/2016 nous avons le plaisir de vous informer que notre banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1- C.M.T 5.245.520,00 DA
2 - Durée : Huit ans(08) années dont trois (03) années de différé.
3- Taux d'intérêt bonifié à 100%

La libération de ce crédit est subordonnée à la remise par la CNAC des documents suivants :

1. Copie du bail de location d'une durée minimum de deux (02) années renouvelables, copie de l'acte de propriété à son nom ou copie du titre de concession de terre agricole :
2. Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (carte fellah, carte d'artisan, attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur)
3. Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale
4. Copie du certificat d'existence ou copie de la carte fiscale
5. Procès-verbal de visite du local devant abriter l'activité établi par la CNAC
6. Copie du contrat d'adhésion du promoteur au fonds de garantie pour toute le durée du crédit
7. copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de phase de réalisation, en création ou en extension
8. Copie des factures pro-forma ou devis actualisé(es)s'il y a lieu
9. Copie du justificatif du versement de l'apport personnel du chômeur promoteur et virement du PNR (classique)

La durée de validité de cet accord est fixée à (1)une anneé, renouvelable une seule fois, à compter de la date de la notification

Copie : -l'antenne « CNAC»
-l'intéressé

LE DIRECTEUR
[redacted]

الملحق رقم(04): نسخة من الموافقة البنكية

BENMACHICHE DJALLEL YOUCEF

Vente Matériel Informatique Et Bureautique et Tous Les Services Informatique

Cite Didouche Mourad - CHELGHOUM - LAID

R.C.N°: [redacted]
Matricule fiscal [redacted]
Art N°: [redacted]
N° Compte: 00833 [redacted]

FACTURE PROFORMAT [redacted]

Doit [redacted]

N°	Désignation	U	Qu	P/U	Montant
1	Porte manteau forme crayon	U	6	12 800,00	76 800,00
2	Chaise haute chicco 03 ans	U	1	36 800,00	36 800,00
3	Chaise haute chicco	U	1	34 600,00	34 600,00
4	Trotteur momo lave	U	1	18 800,00	18 800,00
5	Trotteur chicco	U	1	19 800,00	19 800,00
6	Chaise balançoire electrique	U	1	28 900,00	28 900,00
7	Rolexe bebe	U	2	12 900,00	25 800,00
8	Beignoire support	U	1	24 800,00	24 800,00
9	Commande brevi	U	1	34 900,00	34 900,00
10	Lit pliable	U	2	18 800,00	37 600,00
11	Tauboggan 60,179	U	1	42 600,00	42 600,00
12	Tauboggan GM	U	1	47 800,00	47 800,00
13	Cheval balançoire	U	1	12 800,00	12 800,00
14	Voiture pedale	U	1	9 400,00	9 400,00
15	Pouss pouss	U	2	7 900,00	15 800,00
16	Moto pedale	U	1	7 900,00	7 900,00
17	Tapis d'eveille	U	2	6 400,00	12 800,00
18	Peluche basit	U	2	3 400,00	6 800,00
19	Pluche mitchu	U	2	3 400,00	6 800,00
20	Peluche GM	U	2	8 900,00	17 800,00
21	Peluche P	U	2	4 900,00	9 800,00
22	Marionette	U	6	900,00	5 400,00
23	Marionette	U	6	2 200,00	13 200,00
24	Marionette	U	3	2 100,00	6 300,00
25	Poupee	U	2	6 900,00	13 800,00
26	Poupee poussette	U	2	8 800,00	17 600,00
27	Popee poussette GM	U	2	6 600,00	13 200,00
28	Lego PM	U	3	6 300,00	18 900,00
29	Lego GM	U	3	3 400,00	10 200,00
30	Lego 2260	U	3	2 900,00	8 700,00
31	Lego caree	U	3	2 400,00	7 200,00
32	Lega p N 06	U	3	1 800,00	5 400,00
33	Lego R22	U	3	3 900,00	11 700,00
34	Lego S26	U	3	2 700,00	8 100,00

BENMACHICHE DJALLEL YOUCEF
Vente Matériel Informatique et Bureautique
et Tous Les Informatique
Cité Didouche Mourad - CHELGHOUM-LAID

الملحق رقم(05): نسخة من الفاتورة الشكلية للمعدات والأدوات

35	Poupee maison	U	1	6 700,00	6 700,00
36	Piano N 1009	U	3	5 900,00	17 700,00
37	Jeux rond GM	U	2	2 900,00	5 800,00
38	Jeux rond moyen	U	2	1 800,00	3 600,00
39	Jeux rond PM	U	2	1 200,00	2 400,00
40	Form box	U	6	1 900,00	11 400,00
41	Bulding black	U	4	1 900,00	7 600,00
42	Learn PM	U	3	1 800,00	5 400,00
43	Learn GM	U	3	2 200,00	6 600,00
44	Drawing board	U	3	3 300,00	9 900,00
45	Projector play	U	2	5 900,00	11 800,00
46	Piano 2012-15	U	2	3 800,00	7 600,00
47	Mamage happy	U	2	3 300,00	6 600,00
48	Funny baby	U	2	3 200,00	6 400,00
49	Touch aquadooble	U	2	3 800,00	11 400,00
50	Barbie	U	2	4 900,00	9 800,00
51	Hello kitty	U	2	6 900,00	13 800,00
52	Train cartoon	U	2	3 900,00	7 800,00
53	Train noir 22	U	2	6 900,00	13 800,00
54	Clever baby	U	2	5 800,00	11 600,00
55	Princess	U	2	4 800,00	9 600,00
56	Laptop koran	U	10	4 900,00	49 000,00
57	Laptop beitien	U	10	5 900,00	59 000,00
58	Tom tablette	U	2	3 900,00	7 800,00
59	Safari puzzle	U	3	1 900,00	5 700,00
60	Poupee angelic	U	2	6 800,00	13 600,00
61	Spider man	U	2	3 900,00	7 800,00
62	Piano	U	2	5 900,00	11 800,00
63	Happy truck	U	1	5 500,00	5 500,00
64	Fonction voiture	U	1	7 900,00	7 900,00
65	Big wheel	U	1	6 400,00	6 400,00
66	Robot	U	1	5 900,00	5 900,00
67	Traffic paradise	U	3	2 900,00	8 700,00
68	Traffic paradise GM	U	3	4 800,00	14 400,00
69	Kitchen	U	1	6 800,00	6 800,00
70	Glmour girl	U	2	5 700,00	11 400,00
71	Tom	U	3	4 800,00	14 400,00
72	Dressing coiffeuse	U	1	5 800,00	5 800,00
73	Voiture herby PM	U	1	10 800,00	10 800,00
74	Voiture herby GM	U	2	12 900,00	25 800,00
75	Cheval plansoire PM	U	2	6 900,00	13 800,00
76	Cheval plansoire GM	U	2	7 900,00	15 800,00
77	Maison GM 06-153	U	1	109 800,00	109 800,00
78	Parque plastique	U	2	39 800,00	79 600,00
79	Balansoire double	U	1	29 800,00	29 800,00
80	Centre parquin	U	1	6 800,00	6 800,00
81	Rescue centre	U	1	7 900,00	7 900,00
82	Dini run	U	1	5 900,00	5 900,00
83	Trotteur pilsan	U	1	12 800,00	12 800,00
84	Peluche vert	U	2	2 900,00	5 800,00
85	Support escalier (pilsan)	U	1	138 800,00	138 800,00

BENMAZIGH DJAMEL YOUCEF
Vente Matériel Informatique et Bureautique
Installation Réseaux et Traitement des Données
Cité Didouche Mourad CHELGHOUM-LAID

الملحق رقم(06): نسخة من الفاتورة الشكلية للمعدات والأدوات(02)

86	Table individuel	U	20	9 800,00	196 000,00
87	Tunnel pilsan couleurs	U	1	144 800,00	144 800,00
88	Table rectangulaire en plastique pour enfant	U	10	9 800,00	98 000,00
89	Table ronde en plastique pour enfant entre 02ans	U	4	11 400,00	45 600,00
90	Chaises en plastique pour enfant	U	80	900,00	72 000,00
91	Armoire a rangement pour enfant (type A)	U	5	5 900,00	29 500,00
92	Armoire a rangement pour enfant (type B)	U	10	5 900,00	59 000,00
93	Armoire a rangement pour enfant (type C)	U	5	5 900,00	29 500,00
94	Table de cuisine avec 04 chaises	U	1	25 000,00	25 000,00
95	Tableau de feutre	U	5	10 000,00	50 000,00
96	Bureau	U	1	13 500,00	13 500,00
97	Chaise de bureau	U	1	18 500,00	18 500,00
98	Chaises simple	U	10	3 000,00	30 000,00
99	Armoire de bureau	U	1	19 500,00	19 500,00
100	Ordinateur	U	1	60 000,00	60 000,00
101	Imprimante couleur	U	1	14 800,00	14 800,00
102	Camera survrillance(9)+DVR+cable+istallation	U	1	440 000,00	440 000,00
103	Gerflex couleur	m²	20	800,00	16 000,00
104	Gazon	m²	20	3 500,00	70 000,00
105	Cuisiniere	U	1	75 000,00	75 000,00
106	Refrigerateur grand modele	U	1	55 000,00	55 000,00
107	Micro-onde	U	1	25 000,00	25 000,00
108	Machine a laver en plastique	U	1	20 000,00	20 000,00
109	Climatiseur armoire	U	2	218 000,00	436 000,00
110	Television plasma	U	3	45 000,00	135 000,00
111	Chaine stereo(home cinéma)	U	1	53 000,00	53 000,00
			Total HT		**3 786 100,00**
			TVA 17%		**643 637,00**
			Total TTC		**4 429 737,00**

Arrêtée la présente Facture Proformat à la Somme de:

quatre millions quatre cent vingt-neuf milles sept cent trente-sept Dinar Algérien

Le Fournisseur

BENMACHICHE DJALEL YOUCEF
Vente Matériel Informatique et Bureautique
et tous les Services Informatique
Installation Réseaux et Traitement des Données
Cité Didouche Mourad - CHELGHOUM-LAID

4429737
4429737

الملحق رقم(07): نسخة من الفاتورة الشكلية للمعدات والأدوات(03)

RENAULT ALGERIE
Société par Actions au capital
de 82.345.000 de Dinars
Siège Social 07 rue des glycines Alger
R.C 97B 2642
Matricule fiscal 099716100056235
Article 16107379850
BEA AMIROUCHE Compte n° 3 264 064 G
Bureaux 60 A Boulevard Colonel
Bougara B.P 353 El biar
Tel (02) 92.23.39 / Fax (02) 92.23.84
Télex: 61.465 RENAU DZ

FACTURE PROFORMA
AGENT BISKRA DVR

DATE : 25/11/2015

Mr: [redacted]

Adresse: BISKRA

DESIGNATION	Quantite	PRIX unit HT	PRIX HT
NOUVEAU TRAFIC PHASE 1 - TRU- TRP/PG1E1 112 C6 Trafic Passenger Chassis court 1,6 DCI 120 ch DIN 1598 cm³			
Liste des équipements retenus dans le prix	1	2 078 000,00	2 078 000,00
ABS CHARGE UTILE comerciale 1200 KG BANQUETTE AR 3 SIEGES (2EME RANGEE) BANQUETTE AR 3 SIEGES (3EME RANGEE) ANTIDEMARRAGE ATTELAGE DE REMORQUE BANQUETTE PASSAGER FIXE BVM 6 VITESSES CHARGE UTILE AUGMENTEE(train AR renforcé +pneumatiques spécifiques) RECYCLAGE DE L'AIR SIEGE CONDUCTEUR REGLABLE (HAUTEUR) CONDAMNATION ELECTRIQUE DES PORTES COTES DE CAISSE AR VITRES SELLERIE C/T GALATONE ENJOLIVEURS TOUT COUVRANT FILTRE DECANTEUR DIE HAUTEUR DU PAVILLON 1369 MM HABILLAGE INTERIEUR PASSAGES DE ROUE AR LUNETTE AR NON CHAUFFANTE VITRES AV ELECTRIQUES A IMPULSION PORTES AR OUVRANTES VITREES (180°) PNEUS DIM 195X75X16 PORTE LATERALE DROITE COULISSANTE .VITREE PANNEAU LATERAL GAUCHE VITRE PROTECTION SOUS CAISSE EN TOLE RETROVISEURS ELECTRIQUES DEGIVRANTS ROUES TôLE 16" CLEF 3 Boutons: COMMANDE PORTES ELECT.+ TELEC.RADIO Fréquence TAPIS EN CAOUTCHOUC VITRES TEINTEES Airbag Passager			
Liste des équipements facultatifs			
CONDITIONNEMENT D'AIR+AR Additionnelle	1	96 000,00	96 000,00

	TOTAL HT	2174000,00
	TOTAL TVA 17%	369 580,00 DA
	TAXE VN	160 000,00 DA
	TIMBRE	500,00 DA
	PRIX CNAC	2334500,00
PAYEMENT PAR CHEQUE OU VERSEMENT UNIQUEMENT A L'ORDRE DE RENAULT ALGERIE SPA	TOTAL TTC	2 704 080,00

signature

les Prix de vente sont ceux appliqué le jour de la livraison

SARL DISTRIBUTION VEHICULES RENAULT (DVR) RC N° 07/00-0242258 B 13 Zone des Parcs N° 38 Rte de Batna Biskra

الملحق رقم(08): نسخة من الفاتورة الشكلية للمركبة

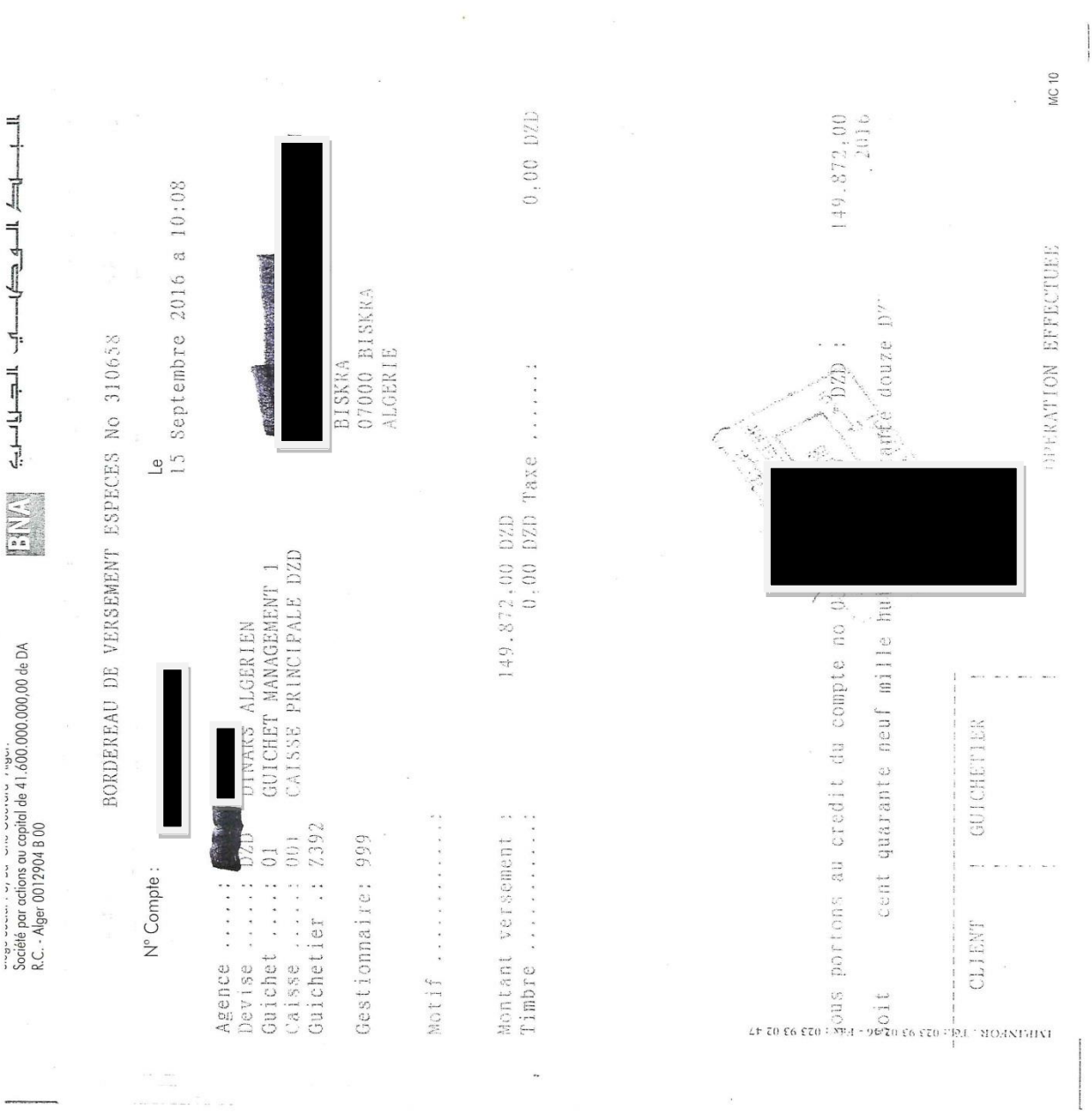

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
Société par actions au capital de 41.600.000.000,00 de DA
R.C. - Alger 0012904 B 00

BNA

BORDEREAU DE VERSEMENT ESPECES No 310658

Le
15 Septembre 2016 a 10:08

N° Compte : [redacted]

Agence .....: [redacted]
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN
Guichet .....: 01 GUICHET MANAGEMENT 1
Caisse .....: 001 CAISSE PRINCIPALE DZD
Guichetier .: 7392

[redacted]
BISKRA
07000 BISKRA
ALGERIE

Gestionnaire: 999

Motif .....:

Montant versement : 149.872,00 DZD
Timbre .....: 0,00 DZD Taxe .....: 0,00 DZD

[redacted] DZD : 149.872,00
.2016

Doit cent quarante neuf mille huit [redacted] douze DZD

CLIENT : GUICHETIER :

OPERATION EFFECTUEE

MC 10

الملحق رقم(09): وصل المساهمة الشخصية

CAISSE NATIONALE D'ASSURANCE CHOMAGE

AGENCE REGIONALE DE :BATNA
AGENCE DE WILAYA : BISKRA

Réf :72/2016

PROCES VERBAL DE VISITE DU LOCAL

Je soussigné(é) M : [redacted], agissant en qualité de contrôleur au sein de l'agence de wilaya CNAC de Biskra, déclare avoir procédé ce jour le : [redacted] à la visite du local devant abriter l'activité GARDERIE D'ENFANTS ET CRECHES Initiée par

M : [redacted]
Dossier N° [redacted]

ADRESSE COMPLETE DU LOCAL : CITE EL ALIA C1 DEPARTE [redacted]
N° 137

DESCRIPTIF :

- **Superficie : 165 M^2**
- **Commodités existantes (Electrcité, Eau et Gaz) : ELECTRCITE –EAU -GAZ**
- **Aménagements effectués :OUI**
- **Adapté à l'activité projetée : OUI**
- **Fonctionnel dans l'immédiat: OUI**

Autorisation provisoire ou agrément N° 07/00-1253428A16 DU 13/07/2016

Délivré par : CNRC BISKRA

Signature du contrôleur

Procès- verbal établi en application de la convention de financement Banque/CNAC/FCMG mars 2011(article 11)

الملحق رقم(10):نسخة من محضر معاينة المحل

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère du Travail de l'Emploi et la Sécurité Sociale.
Caisse Nationale d'Assurance Chômage

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

CNAC

ولاية : بسكرة
وكالة : بسكرة
المرجع :.....621.F/481.2016.....

إذن بسحب صك مصرفي 10%

خصّص ذات الإذن بالسحب استثنائيا لتمويل عتاد و معدّات الإنتاج الموجّه لإحداث النشاط وتوسيعه من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين(30) و خمسين (50) سنة.

أنا الموقع أسفله السيد/السيدة: [redacted] الدينمتصرف(ة) بصفة مدير(ة) وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية: بسكرة ، **آذن لصاحب المشروع المعيّن أدناه:**

اللّقب و الاسم : [redacted]
تاريخ و مكان الميلاد [redacted]
رقم بطاقة التعريف الوطنية رقم [redacted] ئرة بسكرة
رقم الملف [redacted]
اسم النشاط : **دور الحضانة**
قيمة المشروع : **7 493 600,00 دج**

المساهمة الشخصية	القرض المتوسط المدى	السلفة غير مكافأة
149 872,00 دج	**5 245 520,00 دج**	**2 098 208,00 دج**

بسحب من لدُن الوكالة البنكية المعيّنة محلّ الدفع [redacted] **BNA**

صك مصرفي محرر باسم المورد بمجموع عشرة **10%** من الطلبية.

N°	Fournisseur
1	VENTE MATERIEL INFORMATIQUE ET BUREAUTIQUE BENMACHICHE DJALLEL YOUCEF & RC : 09A0701146100/43, NIF : 198125010601936
2	RENAULT ALGERIE & RC : 97B2642, NIF : 099716100056235
3	ASSURANCE TOUS RISQUE

لأجل تمكينه من إنجاز أشغال التجهيز و الترتيب واقتناء المعدات المدرجة ضمن قائمة البرنامج الخاصة بإنجاز المشروع وفق الاستثمار المقرر من قبل لجنة الانتقاء و الاعتماد و التمويل بتاريخ **2015/12/17**.
أُعدّ ذات الإذن الخاص بسحب صك مصرفي لاستعماله في حدود ما يسمح به القانون.

التاريخ والتوقيع
مدير وكالة ولاية بسكرة

ملاحظة هامة:
يحتفظ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) بحق مطالبة إسترجاع السلفة غير المكافأة(س.غ.م) المحوّلة، غير المصروفة طيلة سنة واحدة أو عقب إنقضاء سيران مفعول إقرار التمويل المصرفي.

الملحق رقم(11): الإذن بسحب صك مصرفي بقيمة 10%

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère du Travail de l'Emploi et de la Sécurité Sociale

Fonds de caution mutuelle de garantie Risques/Crédits chômeurs promoteurs 30-50 ans

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الموجهة لأصحاب المشاريع البطّالين30 - 50 سنة

عقد الانخراط

200/07010100015017/2016/0402

بيـــن

صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض المنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 03 جانفي 2004 و المدعى أدناه " الصندوق" الممثل من طرف ***مسعودي ياسين*** ، مندوب محلي لدى الوكالة الولائية ***بسكرة*** الكائنة بـ ***مقابل حمام الصالحين بسكرة***

من جهة

و

الممضي أسفله:

- اللقب : [redacted]
- الاسم : [redacted]
- العنوان: [redacted]

البلدية: **بسكرة** الولاية : **بسكرة**

المتصرف بمفرده بصفة: **دور الحضـانـة**

من جهة

تم تحديد و الاتفاق على ما يلي:

الملحق رقم(12):نسخة من عقدا لانخراط في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère du Travail de l'Emploi et la Sécurité Sociale.
Caisse Nationale d'Assurance Chômage

CNAC

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

ولاية : بسكرة
وكالة : بسكرة
المرجع :...../F.K/AB/2017.....

إذن بسحب صك مصرفي 90%

خصّص ذات الإذن بالسحب استثنائيا لتمويل عتاد و معدّات الإنتاج الموجّه لإحداث النشاط وتوسيعه من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين(30) و خمسين (50) سنة.

أنا الموقع أسفله السيد : **BAOUIA NOUREDDINE** متصرف(ة) بصفة مدير(ة) وكالة الص.و.ت.ب لولاية: بسكرة ،
آذن لصاحب المشروع المعيّن أدناه:

اللّقب و الاسم : [redacted]
تاريخ و مكان الميلاد [redacted]
رقم بطاقة التعريف الوطنية [redacted] عن دائرة بسكرة
رقم الملف [redacted]
اسم النشاط : دور الحضانة
قيمة المشروع : **7 493 600,00 دج**

المساهمة الشخصية	القرض المتوسط المدى	السلفة غير مكافأة
149 872,00 دج	**5 245 520,00 دج**	**2 098 208,00 دج**

يسحب من لدُن الوكالة البنكية المعيّنة محلّ الدفع [redacted]

صك مصرفي محرر باسم المورد بمجموع **90%** عند تقديم **شهادة توفير العتاد .**
مع إيفاء صك التأمين الشامل عقب اقتناء جميع التجهيزات.

N°	Fournisseur
1	VENTE MATERIEL INFORMATIQUE ET BUREAUTIQUE BENMACHICHE DJALLEL YOUCEF RC : 09A0701146100/43,NIF : 198125010601936
2	ASSURANCE TOUS RISQUES

لأجل تمكينه من إنجاز أشغال التجهيز و الترتيب واقتناء المعدات المدرجة ضمن قائمة البرنامج الخاصة بإنجاز المشروع وفق الاستثمار المقرر من قبل لجنة الانتقاء و الاعتماد و التمويل بتاريخ **2015/12/17.**
أعدّ ذات الإذن الخاص بسحب صك مصرفي لاستعماله في حدود ما يسمح به القانون.

30 JAN 2017

التاريخ والتوقيع
مدير وكالة ولاية بسكرة

ملاحظة هامة:
يحتفظ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) بحق مطالبة إسترجاع السلفة غير المكافأة(س.غ.م) المحوّلة غير المصروفة طيلة سنة واحدة أو عقب إنقضاء سيران مفعول إقرار التمويل المصرفي.

الملحق رقم(13): الإذن بسحب صك مصرفي بقيمة90%

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

المكتب العمومي للتوثيـــق
الأستاذ [redacted]
شارع حمودة عبد الرزاق
بسكـــــرة

فاتـــــورة أتعـــاب

المدين السيدة/ [redacted].

طبيعـــة العقـــد	نـــوع الرســـوم	مبلـــغ الرســـوم
عقد رهن حيازي لعتاد قيمة القرض 7.343.728.00 دج	رسوم التوثيق:.....	41.800.00 دج
	القيمة المضافة:.....	..... دج
	التسجيـــل:.....	1.500.00 دج
	الإشهـــار:.....	/
	الطابع الجبائي:.....	280.00 دج
	الإيداع والقيد في السجل التجاري:...	9.200.00 دج
	مصاريف أخرى:.....	..... دج
	المجـــموع	52.780.00 دج

أوقفت هذه الفاتورة على مبلغ قدره: إثنان وخمسون ألف وسبعمائة وثمانون دينار جزائري.

بسكـــرة في:2017/01/03

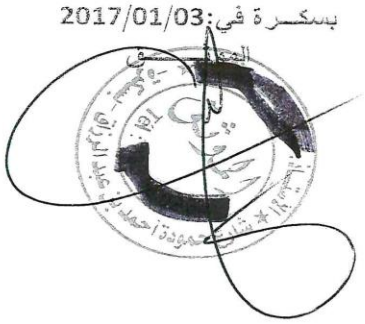

الملحق رقم(14): فاتورة الموثق الخاصة بمصاريف إعداد الرهن الحيازي

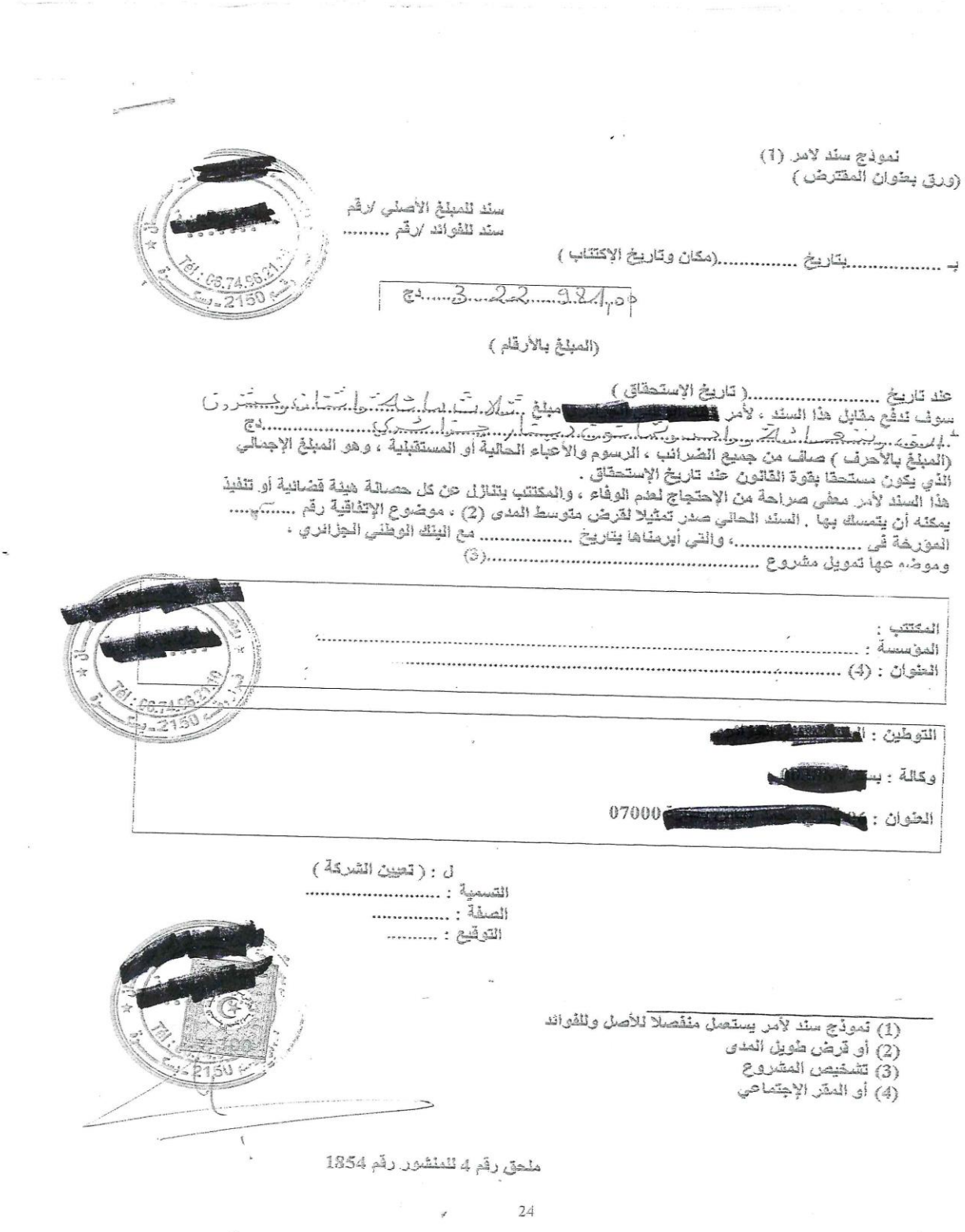

نموذج سند لأمر (1)
(ورق بعنوان المقترض)

سند للمبلغ الأصلي /رقم
سند للفوائد /رقم .....

بـ .....بتاريخ .....(مكان وتاريخ الإكتتاب)

دج.....3.222.921,00

(المبلغ بالأرقام)

عند تاريخ .....(تاريخ الإستحقاق)
سوف ندفع مقابل هذا السند ، لأمر [redacted] مبلغ [redacted]
.....دج
(المبلغ بالأحرف) صاف من جميع الضرائب ، الرسوم والأعباء الحالية أو المستقبلية ، وهو المبلغ الإجمالي
الذي يكون مستحقا بقوة القانون عند تاريخ الإستحقاق .
هذا السند لأمر معفى صراحة من الإحتجاج لعدم الوفاء ، والمكتتب يتنازل عن كل حصانة هيئة قضائية أو تنفيذ
يمكنه أن يتمسك بها . السند الحالي صدر تمثيلا لقرض متوسط المدى (2) ، موضوع الإتفاقية رقم .....
المؤرخة في .....، والتي أبرمناها بتاريخ ..... مع البنك الوطني الجزائري .
وموضوعها تمويل مشروع .....(3)

المكتتب :
المؤسسة : .....
العنوان : (4) .....

التوطين : [redacted]
وكالة : [redacted]
العنوان : [redacted] 07000

ل : (تعيين الشركة)
التسمية : .....
الصفة : .....
التوقيع : .....

(1) نموذج سند لأمر يستعمل منفصلا للأصل وللفوائد
(2) أو قرض طويل المدى
(3) تشخيص المشروع
(4) أو المقر الإجتماعي

ملحق رقم 4 للمنشور رقم 1854

24

الملحق رقم(15): نسخة من السند لأمر البنك الوطني الجزائري

CIAR
الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين
Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance

AVENANT DE SUBROGATION SANS RENONCIATION RECOURS

EN FAVEUR DU CREANCIER HYPOTECAIRE

ASSURE : [redacted]

ADRESSE : [redacted]

POLICE N° : [redacted]

AVENANT N° : 6250/2019001047/1/2

CAPIAUX ASSURES : 5 271 387,03

AVENANT : 50,00

TVA : 9,50

FSI : 0,00

D.TIMBRE : 80,00

T.FISCAL : 5,00

TOTAL ; 143,50

DU : 11/06/2019 AU : 10/06/2020

Aucune somme ne pourra être versée au titre de l'indemnité due pour sinistre subi par Meme : [redacted] faisant l'objet du présent contrat d'assurance sans l'intervention et qu'entre la main de la **BANQUE BNA BISKRA** désignée en tant que premier (1er) Créancier Hypothécaire Et **CNAC BISKRA** désignée en tant (2eme) Créancier Hypothécaire .

Cette renonciation est consentie en vue de favoriser le crédit de l'assure elle ne serait profiter personnellement a ce dernier.

En conséquence, en toute circonstance donnant lieu à l application dune sanction, lasure et son créancier demeureraient sous le coup de ces sanctions.

Le droit pour la C.I.A.R de résilier le contrat, lors de toutes infractions constatées, demeure Entier.

En cas de sinistre l'indemnité sera réglée au créancier qui ne peut faire valoir ses droits que sur l'indemnité fixée par la C.I.A.R. Et sous réserve de l'application de la règle proportionnelle prévue en cas d'insuffisance des capitaux couverts.

I appartient au créancier d établir l'ordre et le rang de l'attribution de sa créance et ce conformément a la législation en vigueur

Fait à Biskra le : 10/06/2019

L'ASSURE CNAC BNA LA CIAR

[redacted]

Siège Social : Lot N°11, Chemin des Crêtes - Hydra - ALGER - ALGERIE
Capital Social : 4 167 000 000 DA - Tél. : +213 (0) 21 69 22 75 / 69 25 27 / 69 15 97 - Fax : +213 (0) 21 69 21 94
http://www.laciar.com - Email : courrier@laciar.com

الملحق رقم(16): نسخة من تفويض التأمين لصالح البنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة